الهجرة والإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي: التهديدات المتنامية وتأثيرها في ليبيا

د. عز الدين مختار فكرون*

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تحليل ظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي، من خلال دراسة معمقة لهاتين الظاهرتين وتحديد أهدافهما وأساليب العمل وتحليل مدى تأثيرهما في الدولة الليبية، وذلك بالوقوف على دوافع الهجرة، واستغلال الجماعات الإرهابية لها، وتأثيراتها في الأمن والسياسة في المنطقة عامةً وفي ليبيا على وجه الخصوص، وبينت الدراسة أن الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي استغلت خصائص المنطقة والعديد من العوامل المساعدة، وعملت على بسط سيطرتها على المنطقة، وقد شكلت الهجرة غير الشرعية والإرهاب علاقة متداخلة ومتبادلة التأثير فبعض المهاجرين انضموا إلى المنظمات الإرهابية بسبب الفقر والظروف الصعبة التي يعانونها في بلدانهم الأصلية، وأن هاتين الظاهرتين شكلتا خطراً حقيقياً على ليبيا وعلى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، بحكم الموقع الذي تتمتع به ليبيا، إلى جانب الظروف السياسية التي تمر بها.

الكلمات المفتاحية: الهجرة – الإرهاب – الساحل الإفريقي – ليبيا.

Abstract: The objective of this study is to analyze the phenomena of illegal immigration and Terrorism in the African Sahel- Sahara region, and deeply dissects both phenoma, defines their results and methods and probes the extent of their impact on the state of Libya, as well as the forces that drive immigration and how it is exploited by terrorist groups. It also sheds light on both of them, on the security and politics in the region at large, and on Libya in particular. The results of this study indicated that terrorist groups in the Sahel-sahara area use the particularities of the region to control it. Illegal immigration and terrorism are creating intertwined and mutual effect on the immigrants, some of whom join terrorist groups because of the poverty and the hard time they go through in their home countries. Consequently, these

* د. عز الدين مختار فكرون، رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة المرقب، وعضو اللجنة العلمية بالمركز القومي للبحوث والدراسات العلمية.

two phenomena constitute real danger on Libya politically, economically and socially, if not morally due to Libya's position and the political circumstances it is undergoing.
Keywords: Migration - Terrorism - African Coast – Libya.

مقدمة:

تشــهد منطقة الســاحل الإفريقي منذ عقود موجة من تنامي ظاهرة الهجرة، وبروز متصــاعد لخطر الإرهاب، حيث باتت موطنًا لعدد من الجماعات الإرهابية، بما في ذلك تنظيمي القاعدة وداعش، وقد شـنت هذه الجماعات هجمات عنيفة ضـد المدنيين والعسـكريين طالت عدداً من دول المنطقة، الأمر الذي دفع العديد من ســكانها إلى الهجرة بحثًا عن حياة أفضــل. وتُعد ليبيا بموقعها الجغرافي، وجهة رئيسـة للمهاجرين من دول المنطقة، وذلك يشـكل مصـدر تهديد لأمنها القومي ولدول المنطقة بشـكل مباشــر، حيث تُعد ليبيا من أكثر الدول تأثراً بهذه الظواهر، وفي ظل هذه المؤشــرات يُمكن أن تُلقي ظاهرتا الهجرة والإرهاب بظلالهما على ليبيا والمنطقة لسـنوات قادمة، إذ من المتوقع أن تسـهم هاتان الظاهرتان في زعزعة الاسـتقرار السـياسـي وإعاقة عملية الانتقال الديمقراطي والتنمية الاقتصـادية، وقد تُؤدي إلى تفاقم الأزمات الإنسـانية في ليبيا تحديداً، وهناك العديد من العوامل التي تسـهم في انتشـار ظاهرة الإرهاب في منطقة السـاحل الإفريقي، تشـمل: الفقر الذي يُعدّ من أهم العوامل التي تدفع الناس إلى الانضــمام إلى الجماعات الإرهابية، وكذلك انعدام الأمن وعدم الاســتقرار في العديد من دول الســاحل، الأمر الذي يخلق بيئة مواتية لنمو الجماعات الإرهابية. كذلك التهميش يلعب دوراً وعاملاً أساسياً في بروز هذه الظاهرة على السطح، حيث يشعر العديد من الأشخاص في منطقة الساحل بأنهم مهمشـون من قبل حكوماتهم، وذلك يجعلهم عرضـة للتجنيد من قبل تلك الجماعات، وهذا يسـاعد على توافر بيئةً خصــبةً لانتشــار الأفكار المتطرفة واســتقطاب الشــباب. ووفق هذا الطرح فإن هذه الورقة البحثية تهدف إلى تقديم دراســة شــاملة لظاهرتي الإرهاب والهجرة في منطقة الســاحل الإفريقي، من خلال تســليط الضــوء على العوامل التي أدت إلى تفاقم مثل هذه الظاهرة، وتحليل ســلوك وأهداف الجماعات الإرهابية الفاعلة في المنطقة وعلاقتها بالهجرة غير الشــرعية، وتقييم التأثيرات المدمرة للإرهاب على مختلف جوانب الحياة السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية، واسـتعراض الجهود المبذولة

لمكافحته، وأخيراً استشراف المستقبل والتحديات التي تواجه المنطقة بشكل عام وليبيا بوجه خاص في سعيها للقضاء على مثل هذه الظاهرة الخطيرة.

إشكالية الدراسة:

إن الإشكالية المركزية التي تطرحها هذه الدراسة تكمن في فهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى تدهور الأوضاع الأمنية والاستقرار في منطقة الساحل، وكيفية استغلال الجماعات الإرهابية لهذه الظروف لتحقيق أهدافها. كما تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والوضع الأمني في المنطقة، لا سيما في ليبيا؟ ومن هذه الاشكالية الرئيسة تنبع الأسئلة الفرعية التي تحاول الدراسة الإجابة عنها.

ما العوامل التي تجعل من منطقة الساحل الإفريقي منطقة ذات أهمية استراتيجية وجيوسياسية بالغة؟ وكيف تتفاعل هذه العوامل بعضها ببعض لتشكل المشهد المعقد في المنطقة؟ وكيف تستغل التنظيمات الإرهابية الظروف الجيوسياسية المعقدة في منطقة الساحل الإفريقي لتحقيق أهدافها؟ وما هي العوامل التي تجعل تلك الجماعات تجد بيئة خصبة للنمو والتوسع في هذه المنطقة؟ وما أشكال وأنماط التحالفات الإرهابية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي؟ وما هي العوامل التي تؤثر في طبيعة هذه التحالفات وتطورها؟ وما هي مصادر تمويل هذه الجماعات؟ وما التداعيات السلبية للهجرة على ليبيا؟ وكيف تؤثر هذه التداعيات في الأمن والاستقرار والتنمية في البلاد؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحليل ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، وتحديد أهدافها وأساليب عملها، وأشكال تحالفاتها، ومصادر تمويلها وتحليل مدى تأثيرها في دولة ليبيا على وجه الخصوص.
2. تحليل تأثير الهجرة غير الشرعية في الأمن والسياسة في المنطقة خلال تحليل الدوافع وراء الهجرة، وتحليل مدى استغلال الجماعات الإرهابية لها وتأثيرها، مع التركيز على ليبيا لكونها دولة تواجه تحديات كبيرة بسبب أزمة الهجرة.

أهمية الدراسة:

تبرز جوانب أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

1. توفّر الدراسة فهماً أعمق للظروف التي أدت إلى الأزمات المتكررة في المنطقة، وعلى رأسها ظاهرتا الهجرة غير الشرعية والإرهاب، وهذا يضيف المزيد من النتائج النظرية والتطبيقية من الواقع لكشف مسببات هذه الظاهرة في بقعة مهمة من قارة إفريقيا.
2. توفّر الدراسة الفهم العميق للمعالجات التي قدمتها الدول وغيرها من المنظمات الإنسانية والإسهامات المختلفة التي تعمل باستمرار على كبح الظواهر المدروسة في هذه الدراسة وعلى رأسها انتشار التطرف والإرهاب في المنطقة، وكذلك الهجرة غير الشرعية.

المبحث الأول/ الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي:

تكمن أهمية الفضاء الجيوسياسي الذي يميز منطقة الساحل من باقي الفضاءات الجيوسياسية في العديد من المؤشرات والمتغيرات، أبرزها القدر الكبير من الاهتمام الذي توليه الدول الكبرى لهذا الفضاء الجيوسياسي الذي تسعى دائماً إلى تعزيزه، والتوسع والهيمنة عليه، فهي منطقة حيوية بامتياز لما تزخر به من مكونات جغرافية وطبيعية وطاقوية، كما يسلط الضوء على الأهمية الاستراتيجية للمنطقة الساحل الإفريقية بصفتها منطقة جغرافية قريبة من مجموعة من المناطق الحيوية التي لها اتصال مباشر أو غير مباشر بها، حيث تربط هذه المنطقة الحيوية إفريقيا وأوروبا من الجهات الشمالية وتتصل بالقارة الآسيوية من الجهة الشرقية والمحيط القاري الذي يربط القارة بالقارة الأمريكية من الجهة الغربية [1]. وبمنظور الثورة التكنولوجية لم تعد الصحراء منطقة خالية ومعزولة أمام ضعف حالة الحدود، وانتشار التهريب، وتقليص المسافات لا سيما مع تطور وسائل الاتصال والمواصلات الدولية، بحيث لم تعد كذلك مرادفاً للمنطقة القاحلة. فالدول الكبرى تعدّ المنطقة خزاناً كبيراً للموارد الطبيعية والطاقوية، ويمكن أن يضاهي الشرق الأوسط من حيث الأهمية الاستراتيجية، حيث تحتوي على أعلى معدل احتياطي لليورانيوم والذهب والنحاس والحديد، كما أن هناك احتياطيات كبيرة من

(1) سمير قلاع الضروس، منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الاستراتيجية في إفريقيا دراسة جو سياسية (مجلة أكاديمية للعلوم السياسية، المجلد 6 العدد 02، 2020م) ص 343.

البترول الخام بمواصـــفات قلما تتوافر لدى دول أخرى، هذا بجانب احتياطاتها من الغاز الطبيعي[1]. كما يعدّ تنافس الدول الكبرى على موارد الطاقة التي تمتلكها المنطقة من ذهب، ونفط، ويورانيوم، من أهم المتغيرات والعوامل التي يجب أخذها بالحسـبان في تفسـير الوضـع الحالي الذي تعيشـه منطقة الساحل، بما في ذلك الصراعات والتهديدات والفقر والحرمان من الأراضي الزراعية والرعوية وضعف دول المنطقة، حيث تعمل هذه القوة على تقويض أمن الطاقة لديها، خاصة من حيث إمدادات الطاقة، وهذا هو واقع الدول الأوروبية بشكل عام، وخاصـة فرنسـا، التي غالباً ما تصـف ممارسـات شـركة "AREVA" الفرنسية بصفتها شركة استعمارية جديدة، وتعمل على احتكار مصادر الطاقة النووية في إفريقيا تجارياً وتقنياً، ولذلك في حالة اسـتغلال هذه الموارد سـتتحول كل من مالي والنيجر إلى المركز الثاني أو الثالث، وتصبحان أكبر دولتين في العالم بعد أوزبكستان في إنتاج اليورانيوم، ومن يتحكم في هذه المواد قد يستخدمها لزعزعة توازن القوى في العلاقات الدولية[2]. والجدول التالي يبين مقومات دول المنطقة الاقتصادية، خاصة من حيث امتلاكها للموارد الطبيعية.

الجدول (1) يبين الموارد الطبيعية في منطقة الساحل الإفريقي

(3)_ (4) _ (5)_ (6)

الدولة	الموارد الطبيعية
موريتانيا	يقدر إنتاج الحديد بنحو 100 مليون طن سـنوياً إضـافة للنحاس الذي يقدر احتياطه ب 27.3 مليون طن سنوياً.
النيجر	تحتوي على اليورانيوم الذي يقدر احتياطيه بنحو 280 ألف طن إلى جانب الفحم والحديد الخام والفوسفات والذهب.

(1) جميله علاق، استراتيجية التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء (مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19 ديسمبر 2014م) ص 331.

(2) المرجع السابق، ص 332.

(3) عبد العالي حور، التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاسات على الأمن القومي العربي (مجلة شؤون عربية، العدد 176، 2018م)، ص 187 188.

(4) وزارة المناجم في مالي: متاح على الرابط التالي: https://www.mines.gouv.ml/ تاريخ الدخول 2024/4/12م

(5) مجلس الذهب العالمي: متاح على الرابط التالي: https://www.gold.org/ تاريخ الدخول 2024/4/14م.

(6) البنك الدولي: متاح على الرابط التالي: https://www.worldbank.org/en/home تاريخ الدخول2024/4/14م

السنغال	توجد بها أهم المعادن المتمثلة في الحديد الخام التي تُقدر احتياطاتها بنحو 1 مليار طن إلى جانب الفوسفات وتُقدر احتياطاتها بنحو 300 مليون طن.
مالي	تعرف بصناعة التعدين التي تعد من الصناعات الأساسية كما يُعتمد على استخراج الذهب ويُقدر بنحو 60 طنًا سنوياً، كما تمتلك مالي احتياطيات كبيرة من الفوسفات تقدر بنحو 20 مليون طن، وتُستخدم الفوسفات في إنتاج الأسمدة، التي تُعدّ عنصراً أساسياً للزراعة، وكذلك تنتج النحاس والألماس.

من هذا المنطلق، فإن الأهمية المتزايدة الجيواقتصادية والجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي ترتبط بشكل أساس بمدى اعتماد الاقتصاد العالمي على الطاقة، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال السعي الدائم للقوى الكبرى والشركات البترولية لصياغة الاستراتيجيات، التي تسعى إلى تنويع مصادر التمويل وطرق نقلها، الأمر الذي يمنح منطقة الساحل الإفريقي طابعاً استراتيجياً وحيوياً، ولذلك تعمل جميع القوى الكبرى جاهدة على التغلب على مشكلة اعتماد الطاقة على مورد واحد، أسوة باعتماد أوروبا في مجال الطاقة على روسيا، الأمر الذي يجعلها تواجه حتمية البحث عن مناطق إمداد أخرى، ولعل أبرزها دول شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي، وهو ما يفسر سعي هذه القوة لعسكرة المنطقة من أجل حماية مصالحها، خاصة أن حجم الاعتماد الأوروبي على الطاقة وصل إلى 76%، وهذا يؤكد ضرورة إيجاد مصادر بديلة للتمويل بالطاقة، وذلك عبر استخدام أساليب عدة تعاونية أو عسكرية إذا لزم الأمر[1].

(1) Claude Serfati Guerre Economies and nature resources: the national visas Announcement Suisse de development policy Vol. 25 n°2 2006 p. 111.

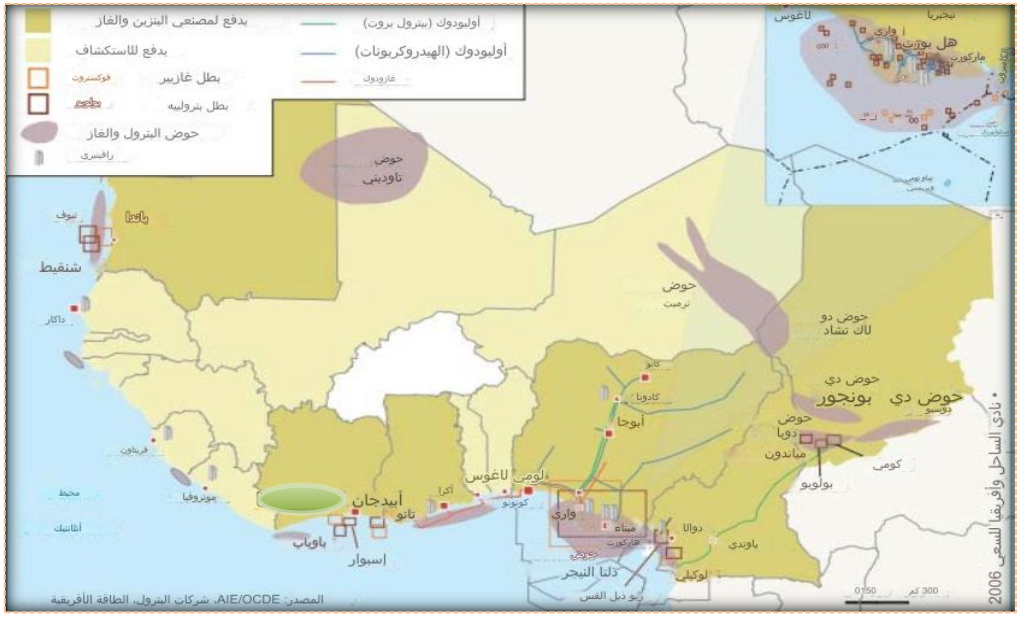

خريطة (1) الموارد الطبيعية في منطقة الساحل الإفريقي

وفي المقابل، وعلى الصعيد الاقتصادي، أصبحت دول الساحل تعاني من مشاكل اقتصادية متعددة منها؛ ضعف الناتج المحلي الإجمالي للدول، فعلى سبيل المثال، وبحسب تقديرات وإحصائيات سنه 2009م فإن الناتج المحلي الإجمالي لدولة تشاد قد بلغ 8.914 مليون دولار، والسودان قبل الانفصال في السنة ذاتها بلغ 68.530 مليون دولار، والسنغال بصفتها دولة تماس ولها الانتماء للصحراء الكبرى للساحل بلغ ناتجها المحلي 13.333 مليون دولار، ونيجيريا وهي أول دولة منتجة للنفط في إفريقيا يقدر ناتجها ب 222.86 مليون دولار، ويعد ضعف الأداء الديمقراطي والفساد المنتشر في الأجهزة السياسية والاقتصادية في منطقة الساحل الإفريقي، إلى جانب الظروف المناخية الصعبة التي تعانيها دول المنطقة، خاصة من حيث الجفاف، الذي يعدّ من العوامل التي أدت إلى انتشار الفقر في تلك الدول، وجعلها أقل نمواً في العالم، بل إن دولة كالنيجر تُعدّ من الدول الّتي يعيش أغلبية مواطنوها تحت خط الفقر، غير أن اكتشاف النفط وبعض المعادن الثمينة مثل اليورانيوم

في الساحل الإفريقي قد أثرت سلباً في تفعيل عجلة التنمية لدول المنطقة بسبب الفساد السياسي والاقتصادي، والتنافس الدولي على المنطقة [1].

وتأسياً على ما سبق أصبحت دول منطقة الساحل الإفريقي تُعاني ضعفًا في مؤسسات الدولة وانعدامًا للأمن، وذلك أتاح للجماعات الإرهابية حرية التّحرك والسيطرة على بعض المناطق، كما تعاني هذه الدول الفساد وعدم المساواة، الأمر الذي أدى إلى الشعور بالظلم والاستياء بين السكان، وجعلهم أكثر عرضةً للتجنيد من قبل الجماعات الإرهابية، كذلك النقص في الموارد المالية والبشرية والإمكانات أصبح ذلك يشكل عائقاً في قدرة دول المنطقة على مكافحة الإرهاب بشكلٍ فعّال، ويشهد ساحل إفريقيا منذ أكثر من عقدٍ تفاقماً ملحوظاً في ظاهرة الإرهاب، حيث باتت الجماعات المسلحة المتطرفة تُمارس أعمال عنفٍ دموية ضد المدنيين والعسكريين على حدٍ سواء، الأمر الذي أدى إلى زعزعة الاستقرار والأمن في المنطقة، وتسبب في أزماتٍ إنسانيةٍ كارثية، وباتت التنظيمات الإرهابية في المنطقة تشهد تحولات استراتيجية عدة، زادت في نفوذها محلياً وإقليمياً، حيث تحالفت بعض التنظيمات الموالية لتنظيم القاعدة تحت راية جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وقد شهدت بعضها تحولاتٍ في جغرافية تمركزها وعملياتها واتساع نشاطها الإرهابي وتوسع المسرح الرئيس لعملياتها، وتحولت أهداف عملياتها إلى مناطق أكثر نفوذاً وأهمية. ورصدت العديد من الهجمات الإرهابية ضد القوات المسلحة في منطقة الساحل والقوات الدولية المساندة لها، حيث صرح الممثل الخاص لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في منطقة غرب إفريقيا والساحل بأن الوضع هناك متقلب للغاية، ورغم الجهود المكثفة والمستمرة التي تبذلها الدول المعنية، يواصل المتطرفون مهاجمة قوات الأمن والمدنيين على الخط نفسه، حيث يُجنّد الأطفال للقتال في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا. وأشار إلى أن عدد ضحايا الهجمات الإرهابية في المنطقة ارتفع خمسة أضعاف منذ عام 2016م، حيث أُبلِغَ عن أكثر من 4000 حالة وفاة في عام 2019م، مقارنة بما يقدر بنحو 770 وفاة عام 2016م وفي بوركينا فاسو ارتفع عدد الوفيات بشكل ملحوظ من نحو 80 حالة وفاة في عام 2016 م إلى أكثر من

(1) امحند برقوق، المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري (مجلة الجيش، العدد 534 يناير 2008م) ص5.

1800 حالة وفاة في 2019 م، وفي هذا الســـياق، ذكر قائد القيادة المركزية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم) أنه في عام 2019م وحده كانت هناك زيادة بخمسة أضعاف في نشاط التنظيمات الإرهابية في منطقة الســاحل الإفريقي، وبناءً على ذلك تؤكد دراســات خاصــة تناولت هذه القضــية أن منطقة الساحل الإفريقي سوف تصبح المجال الرخو والخصب لنمو وتطور الإرهاب خاصة مع بروز مجموعة من المؤشرات الداعية لتنامي التطرف الديني من خلال وجود الحركات السلفية المتعصبة، كما تواجه المنطقة تحديات كبيرة بغض النظر عن التهديد الإرهابي[1].

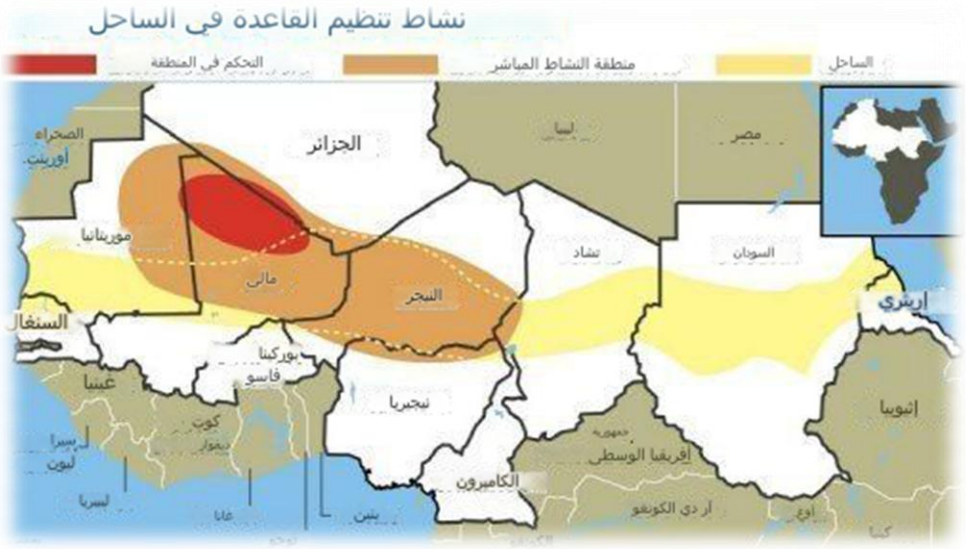

خريطة (2) نشاط تنظيم القاعدة في منطقة الساحل الإفريقي

وكما يشير تنظيم القاعدة إلى بعض الأهداف الإيديولوجية ذات الطابع الإقليمي الديني مثلاً من خلال مناداته بمهاجمة المســـيحيين في نيجيريا، وفي هذا الصـــدد يقول الخبير "**ماثيو غيدار**": إن نيجيريا ليســـت قاعدة للإرهاب، ولكنها تتعرض لاختراقات من قبل الجماعات الإرهابية في الصـــحراء الكبرى التي تستقطب عناصرها من هناك مستغلة الأوضـاع الاقتصـادية والسياسية الهشـة بتكوين قاعدة لها

(1) امحند برقوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية (مجلة العالم الاستراتيجي، العدد 7، نوفمبر 2018م)، ص 3.

بنيجيريا تحت مسمى جماعة "**بوكوحرام**"[1] وعزز من بروز واستفحال هذه الظاهرة حصول دولة مالي على آخر المراتب في دليل التنمية البشرية، إلى جانب الجارتين النيجر وتشاد، بناءً على محور الفقر البشري وفقر الدخل والاتجاهات الديمغرافية، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن هناك تجانسًا وتناسقًا كبيرين بين هاته الجماعات الإرهابية، ذلك أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يتقاطع في أدواره مع حركة التوحيد والجهاد، فالأخيرة تتواصل مع حركة أنصار الدين الأمر الذي يتيح فرصة للانكشاف الأمني في المنطقة، إضافة إلى كل هذا، هناك نوع في التوزيع الجغرافي بين الجماعات الإرهابية [2]. ويُعد تحديد أعداد الإرهابيين بدقة أمرًا صعبًا للغاية، وذلك لأسباب عدة، وهي:

1. سرية الجماعات الإرهابية: حيث لا تُصدر هذه الجماعات بيانات رسمية حول عدد أعضائها.
2. التضاريس الصعبة: حيث تُعاني العديد من دول منطقة الساحل من ضعف السيطرة على أراضيها، وذلك يجعل من الصعب تتبع تحركات الجماعات الإرهابية وأعدادها.
3. التعريفات المتغيرة: حيث يختلف تعريف "الإرهابي" من دولة إلى أخرى ومن منظمة إلى أخرى.

من جهة أخرى يمكننا الاستفادة ببعض المصادر لتقدير أعداد الإرهابيين والتنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، فحسب تقارير المنظمات الدولية ومؤشر الإرهاب العالمي 2023 م فقد صنّف هذا المؤشر بوركينا فاسو في المرتبة الثانية بعد أفغانستان من حيث عدد القتلى في الهجمات الإرهابية، بينما جاءت مالي والنيجر ضمن قائمة الدول العشر الأكثر تضررًا من الإرهاب، أما مرصد الأزهر لمكافحة التطرف فقد أصدر تقريًا في عام 2023م يشير إلى أن منطقة الساحل والصحراء شهدت 121 هجومًا إرهابيًا في عام 2022، وذلك أسفر عن مقتل 1394 شخصًا. أما تقديرات البنك الدولي فقد قدّر عام 2020 م عدد المقاتلين في الجماعات المسلحة في منطقة الساحل بين 2500 و4000 مقاتل. وتشير تقديرات الأمم المتحدة: عام

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2006م، "رصد التنمية البشرية: تعظيم الخيارات" نيويورك – الأمم المتحدة، ص، 286– 294.

(2) Jean Pierre Filiu Could Al-Qaeda Turn African in the Sahel Carnegie Papers Carnegie Endowment for international peace N 112 june 2010 p3.

2021 م إلى أن عدد أعضاء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي **(AQIM)** بين 1400 و2000 مقاتل [1].

وتتمثل المنظمات الإرهابية الرئيسة في: **جماعة نصرة الإسلام والمسلمين** (JNIM)، وتعد أكبر جماعة تابعة للقاعدة في منطقة الساحل، وتعمل بشكل أساس في مالي وبوركينا فاسو، ثم **تنظيم الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا** (ISWAP) التي تتمركز في شمال شرق نيجيريا، لكنها تنفذ هجمات في النيجر المجاورة [1] ثم جماعة "**بوكوحرام**" التي تنشط في شمال شرق نيجيريا، ولكنها أضعف مما كانت عليه في الماضي، كما توجد جماعات مسلحة أخرى ذات الطابع المحلي التي تُنفذ هجمات في منطقة الساحل، بعضها مرتبط بالقاعدة أو داعش، بينما تُنفذ جماعات أخرى هجمات لأسباب سياسية أو عرقية. وتأسيساً على ذلك يتضح التأثير البالغ في المدنيين؛ حيث يتعرض المدنيون في منطقة الساحل للعنف والإرهاب بشكل كبير، ففي عام 2022 م قُتل أكثر من 6000 مدني في هجمات إرهابية في منطقة الساحل، كما يعاني المدنيون عمليات الاختطاف والابتزاز والتشريد [2].

المبحث الثاني/ التحالفات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي وأبعادها الجيوسياسية:

تُعدّ منطقة الساحل الإفريقي ساحة صراع متزايدة التعقيد، حيث تتداخل فيها الأبعاد الجيوسياسية مع التهديدات الإرهابية. تسعى التنظيمات الإرهابية المتعددة إلى استغلال الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعقدة في المنطقة لتحقيق أهدافها، وتقوم بتشكيل تحالفات متغيرة ومتعددة الأوجه لتعزيز نفوذها وتوسيع عملياتها.

أولاً/ الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي عند التنظيمات الإرهابية:

منطقة الساحل الإفريقي هي شريط شبه قاحل يمتد عبر شمال إفريقيا من المحيط الأطلسي في الغرب إلى البحر الأحمر في الشرق، وتضم المنطقة تسع دول هي: بوركينا فاسو، تشاد، النيجر،

(1) المرجع نفسه.

(2) تقديرات الخبراء: متاح على الرابط التالي: https://minusma.unmissions.org/e تاريخ الدخول 2024/4/7م.

مالي، موريتانيا، السنغال، السودان، كما تُعدّ منطقة الساحل الإفريقي ذات أهميةٍ جيوسياسيةٍ كبيرةٍ للتنظيمات الإرهابية، وذلك أسبابٍ رئيسةٍ عدة، وهي:

1. **الموقع الاستراتيجي:** تقع منطقة الساحل على مفترق طرقٍ هامٍ بين شمال إفريقيا وجنوبها، وذلك يجعلها ممراً استراتيجياً لتهريب الأسلحة والمخدرات والبشر. وتُطلّ المنطقة على المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، الأمر الذي يُتيح للجماعات الإرهابية إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية ونقل الأنشطة الإرهابية إلى خارج المنطقة.
2. **تحديات وصعوبات منطقة الساحل الإفريقي:** تضم منطقة الساحل الإفريقي عدداً من الدول، ويبلغ عدد سكان هذه الدول نحو مائة مليون نسمة، أغلبهم من المسلمين. وتواجه هذه المنطقة العديد من الصعوبات والتحديات، بما في ذلك نمو الإرهاب والجريمة المنظمة والتغير المناخي والتوسع السكاني غير المنظم، وتزايد أنشطة وتحركات عدد من القوى الدولية والإقليمية التي تستغل ضعف الأجهزة الوطنية لدول الساحل، وذلك جعل هذه المنطقة إحدى المناطق الاستراتيجية في تحركات الجماعات الإرهابية، التي تأخذ أشكالاً مختلفة [1].
3. **سهولة حركة وتنقل الأفراد وتردي الأوضاع الاقتصادية في المنطقة:** تتسم المنطقة بسهولة حركة الأفراد وعدم وجود قيود على تحركاتهم، وسهولة الحصول على تأشيرة دخول من العديد من الدول الإفريقية، واتصالها حدودياً بالعديد من دول الجوار، ويسهل كل ذلك دخول التنظيمات الإرهابية إلى تلك الدول، ويجعل منها منطقة استقطاب المرتزقة الذين يمتهنون الإرهاب بسبب الظروف الاقتصادية والمعيشية في تلك الدول[2]. وقد كان لضعف الأمن في دول شمال إفريقيا الدور الأكبر في انتشار السلاح، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تُعد من المناطق المحورية في الاتصال بين شمال القارة وجنوبها، والسيطرة على تلك المنطقة يعد أساساً للتأثير في دول المنطقة بشكل واسع. ويُعد إقليم الساحل الإفريقي من المناطق الأساسية للشركات متعددة

(1) سمير قلاع الضروس، التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي، (مجلة قراءات إفريقية، مركز أبحاث جنوب الصحراء، العدد24 يونيو 2015م) ص39.

(2) المرجع نفسه، ص45.

الجنسيات التي لها وفقاً للعديد من التقديرات علاقات واسعة بعدد من التنظيمات الإرهابية، وقد رُصدت حركة أموال كثيفة التنقل بين تلك الشركات وعدد من المتطرفين[1].

4. **التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي:** تعد المنطقة من المناطق الرئيسة محل التنافس الدولي، كحال جميع مناطق القارة الإفريقية، لكن لهذه المنطقة خصوصية جغرافية، وسياسية وأمنية واقتصادية، فهي المنطقة التي تؤثر بشكل مباشر في شمال القارة وجنوب القارة الأوروبية، وهى مصدر لمهاجري البحر المتوسط، ومعبر للجريمة المنظمة، ولها تأثير في عدد من الدول الحليفة للقوى الغربية، إلى جانب كثافة المصالح الغربية في منطقة الساحل الإفريقي، سواء مصالح استثمارية أو اقتصادية أو مصالح أمنية تتعلق بحماية الرعايا، وهو ما شكل دافعاً لتعاون أمني بين دول الساحل الإفريقي وعدد من القوى الدولية لفرض الأمن في تلك المنطقة، وعلى رأس تلك القوى فرنسا والولايات المتحدة[2]. لذلك، باتت منطقة الساحل الإفريقي في ضوء كل تلك المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، ومع سماتها، وطبيعة المواقف الدولية والإقليمية تحتل أولوية في فكر وأنشطة التنظيمات الإرهابية المختلفة، التي تراها منطقة ذات تأثير في الدولة الوطنية في الساحل، وفي شمال إفريقيا، ويمكنها الانتقال بسهولة إلى جنوب القارة الأوروبية، كما أنها منطقة نفوذ ومصالح لعدد من الدول الأوروبية والشركات متعددة الجنسيات، ومنطقة انتشار لجنود وقواعد أجنبية، وقد خلق ذلك للتنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي أهدافاً استراتيجية، ومنطقة تنتشر فيها مسببات الاستقطاب والتجنيد، وذلك يسهل من تحركاتها، ويجعل أنشطتها ذات صدى وتأثير واسع المدى[3]. وفي إطار العمل على تشكيل قوة إقليمية لمواجهة التنظيمات الإرهابية في المنطقة، شُكّلتْ قوة مكونة من بعض دول الساحل الإفريقي، وهي: مالي وبوركينا فاسو والنيجر وموريتانيا التي تعمل على تحقيق هدفين أساسيين: هما مكافحة التنظيمات

(1) أبو بكر يعقوب بارما، سيدى، ويدراوغو (ترجمة)، ما الجدوى من تواجد القوى الأجنبية في ظل تصاعد الإرهاب في منطقة الساحل". قراءات إفريقية، 19 مارس 2017م، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/33uCXVI تاريخ الدخول 2024/3/2م.

(2) المرجع نفسه.

(3) جورجى شاوئل، معضلة الاستقرار الأدوار الإقليمية والدولية في الساحل الإفريقي، مركز المستقبل للدراسات والبحوث المتقدمة، 2/19/ 2015م متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3q9QAD تاريخ الدخول 2024/3/2م.

الإرهابية وتنمية المنطقة لتجفيف منابع الإرهاب؛ لكن عديد من التحليلات تشـــير إلى أن الدول الخمس، فشلت في تنسيق أعمالها بشكل فعال، وفي هزيمة التنظيمات الإرهابية بمنطقة الساحل الافريقي، وعلى الرغم من تنامي الوجود العسـكري الأجنبي لا سـيما الأمريكي والفرنســي وتقديم الدعم للحكومات والأنظمة في منطقة الســاحل الإفريقي لاحتواء التهديد المتزايد من تنظيم داعش وتنظيم القاعدة الذي زعزع استقرار المنطقة، فإنها لم تقضِ على الإرهاب أو على الفكر المتطرف في المنطقة بل إنها شهدت نمواً ممثلاً في تزايد أنشطة المنظمات الإرهابية.

ثانياً/ أشكال وأنماط التحالفات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي:

على مدى الســنوات الماضــية، شــكلت منطقة الســاحل الإفريقي واحدة من أهم مناطق جذب التنظيمات الإرهابية في القارة وربما في العالم، في ظل حالة المســاحات الجغرافية التي باتت تسـيطر على التنظيمات الإرهابية، وبحثها عن مناطق نفوذ جديدة بعيداً عن الضـــغوط الأمنية التقليدية، على غرار منطقة الشـرق الأوسـط، حيث اعتمدت هذه التنظيمات على واقع دول السـاحل وأزماتها لتعزيز حضورها. وكانرهان هذه التنظيمات على هذه الديناميكيات القائمة في الساحل الإفويقي قد أنتج عدداً من الســمات الأســاســية للتنظيمات وتوجهاتها العملياتية،والعديد من هذه المنظمات –إن لم يكن جميعها– لا يمكن وصفها بأنها منظمات داخلية داخل حدود دولة معينة، ولكنها منظمات إقليمية تتسع دائرة نشــاطها لتشــمل أكثر من دولة في المنطقة، ناهيك عن الزخم الذي اكتســبته هذه المنظمات، وتوسع النشاط الإرهابي الإقليمي بعد التدخل العسكري الفرنسي في مالي عام 2013م. وقد انعكست هذه الحقائق على طبيعة التحالفات الإرهابية القائمة في المنطقة، حيث تبلورت ثلاثة أنماطرئيسة لهذه التحالفات، وهي:

1. **التحالفات الإقليمية:**

تشـير هذه التحالفات إلى العلاقة بين تنظيمات متقاربة أيديولوجياً تنشـط في نقاط جغرافية محددة على طول الساحل الإفريقي، بحيث تؤسس نمطاً من الإرهاب الإقليمي دون أن يكون لها أي ارتباط أو ولاء لتنظيمات ذات طابع عالمي مثل تنظيم القاعدة وداعش. ويعد التحالف بين تنظيم بوكو حرام الذي ينشــط حول بحيرة تشــاد، وجماعة باكورا الإرهابية أحد الأمثلة على هذا النمط من التحالف، وارتبط

التحالف بينهما بالتحولات التي شـهدها تنظيم بوكو حرام خلال السـنوات الماضـية، وتأثيرات ظهور تنظيم داعش على السـاحة الإرهابية، وفي مارس 2015م أعلن أبو بكر الشـطة مبايعته لزعيم تنظيم داعش السـابق أبو بكر البغدادي، ليتحول تنظيم بوكو حرام إلى مـا يعرف بولايـة غرب إفريقيـا الإسـلامية، وأدت هذه البيعة إلى إقامة علاقة رسـمية بين التنظيمين، أتاحت لبوكو حرام الاسـتفادة بالقدرات الإعلامية لداعش، والدعاية لعمليات التنظيم، ففي يوليو 2015م على سـبيل المثال أصـدرت ولاية غرب إفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسـلامية شـريط فيديو يوثق أنشـطة التنظيم ضـد الجيش النيجيري، التي تضمنت إطلاق الصواريخ وتبادل إطلاق النار[1]. وفى الشهر التالي "أغسطس2015م" نشـر التنظيم تسـجيل فيديو بعنوان "فرسـان إفريقيا" يوثق الهجوم الذي نفذه أعضـاء في التنظيم ضـد القوات النيجيرية والاسـتيلاء على معدات وعتاد على خلفية الهجوم، ويظهر التسـجيل أحد أعضـاء التنظيم وهو يقول إن التنظيم تسـبب في تكبد الجيش النيجيري خسـائر فادحة [2]. لكن هذا الارتباط بـداعش كان له ارتدادات عكسـية على بوكو حرام، حيث بدت هناك خلافات بين داعش وأبوبكر الشكوى حول الأسلوب العملياتى والهجمات التي ينفذها بوكو حرام، وهو ما أنتج أيضاً خلافات داخل بوكو حرام، لاسـيما فيما يتعلق بارتفاع حصـيلة المسـلمين المدنيين في الهجمات، وعليه قام تنظيم داعش باسـتبعاد الشـكوى، في أغسـطس 2016م من قيادة ولاية الدولة الإسـلامية في غرب إفريقيا، ونُصِّـب أبو مصـعب البرناوى، وهو نجل مؤسـس بوكو حرام محمد يوسـف بدلاً منه، ليخرج بعد ذلك الشـكوى ويعلن أنه لا يزال زعيما لتنظيم بوكوحرام الذي أعاد إحياء اسـمه مجدداً، بانتهاء علاقة تنظيم الشكوى بـ "داعش، عاد التنظيم مرة أخرى كونه تنظيماً إقليمياً لا يبحث عن شرعية دولية مكتسبة من الارتباط بـ "داعش" أو القاعدة، في هذا السياق، نشأ تحالف جديد بين بوكو حرام وبعض العناصر

(1) ICT Jihadi Monitoring Group summary of Information on Jihadist web sites the first half of July 2015 International Institute for Counter terrorism February 7/2016 / p46. (pdf)
http://www.ict.org.il/UserFiles/JWMG-1-7-.15pdf تاريخ الدخول 2024/3/20 م.

(2) ICT Jihadi Monitoring Grou summary of Information on Jihadist web sites the first half of august 2015 International Institute for Counter terroris March 10/2016/ p59. (pdf)
http://www.ict.org.il/UserFiles/JWMG-1-8-.15pdf تاريخ الدخول 2024/3/20م

والمجموعات الإرهابية الموجودة بالمنطقة، وربما كان النموذج الأهم على ذلك التحالف بين بوكو حرام ومجموعة باكورا، وهي مجموعة تضـم مجموعة من المقاتلين تحت قيادة إبراهيم باكورا، وتنشـط حول الحوض الشمالي لبحيرة تشاد، وقد ظهر التحالف بين مجموعة باكورا وتنظيم بوكو حرام إلى العلن في سبتمبر 2021م، حينما أشاد زعيم بوكو حرام أبوبكر الشكوى، في تسجيل فيديو، بمن سماهم المقاتلين المسلحين في بحيرة تشاد، ووجه لهم التحية على نشاطهم، وفى الشهر ذاته أطلق المقاتلون الذين يعتقد انتماؤهم لمجموعة باكورا، مقطع فيديو يوضـح فيه قائد محاط بمجموعة من المقاتلين بالقرب من بحيرة تشاد، وهو يوجه التحية إلى أبوبكر الشكوى[1].

2. **تحالفات ذات غطاء عالمي:**

على الرغم من الطابع الإقليمي للتنظيمات المتواجدة في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تتعامل مع كل دول المنطقة بوصـفها سـاحة للنشـاط الإرهابي، لكن الارتباط بالنظام الإرهابي العالمي شـكل أحد أهم ركائزها، وأهداف العديد من المنظمات الموجودة في المنطقة، ولعل هذا هو ما دفع إلى ظهور نمط من التحالفات ذات الغطاء العالمي، التي قامت على شبكة علاقات بين التنظيمات القائمة في المنطقة وكل من القاعدة وداعش، فمن ناحية، تضـم شـبكة من التحالفات، ويضـم تنظيم الدولة الإسـلامية في المنطقة كلاً من تنظيم الدولة الإسـلامية في ولاية غرب إفريقيا وتنظيم الدولة الإسـلامية في الصـحراء الكبرى، وقد ظهرت ولاية غرب إفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسـلامية في مارس 2015م عندما أعلن عنها زعيم بوكو حرام أبو بكر الشكوى، وقد بايع زعيم تنظيم الدولة الإسلامية آنذاك أبو بكر البغدادي، وبذلك تحول تنظيم بوكو حرام إلى ما يعرف بالدولة الإســـلامية في غرب إفريقيا، لكن مع تصـــاعد الخلافات داخل التنظيم الجديد أُطيح بقيادة التنظيم الجديد في أغسطس 2016م، ونُصّب أبو مصعب البرناوي، بديله قائدًا لتنظيم الدولة الإسـلامية في غرب إفريقيا، وفي مارس 2019م اختير زعيم جديد للتنظيم يعرف باسم (با إدريس) خلفاً لأبي مصعب البرناوي، لكن قيادة التنظيم بدت موضع الكثير من

(1) Jacob Zenn Boko Haram's Expansionary Project in Northwestern Nigeria: Can Shekau Outflank Ansaru and Islamic State in West Africa Province? The Jamestown Foundation July 28 /2020 https://bit.ly/39uL608 تاريخ الدخول /2024/3/20م

الغموض خلال الأشهر الماضية على خلفية التقارير التي دلت على وقوع صراع داخل التنظيم خلال شهري فبراير ومارس 2020م، ويشير البعض إلى أن هذا الصراع أدى إلى الإطاحة (بـــ إدريسا) [1]. فيما ظهرت الإرهاصات الأولى لتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في مايو 2015م، عندما بايع عدنان أبو الوليد الصـــحراوي، القيادي آنذاك في تنظيم "المرابطون" الذي كان يعتقد أنه أمير التنظيم حينها، زعيم داعش الســابق أبو بكر البغدادي، وأعلن أن البيعة صــادرة من تنظيم "المرابطون" كله، وقد أثارت هذه المبايعة غضب القيادي البارز في التنظيم، وصاحب العلاقة التاريخية مع تنظيم القاعدة مختار بالمختار، الذي أكد أن بيعة الصـــحراوي بمنزلة قرار فردى ولا يمكن له التحدث باســم التنظيم كله، لتحدث أزمة داخلية وانشـقاق بين فصـيل مؤيد لتنظيم القاعدة بقيادة بالمختار، وفصـيل آخر مؤيد لـــ "داعش" يقوده الصحراوي، ومن ثم انفصل الصحراوي بمجموعته، معلناً عن تنظيم الدولة الإسلامية في مالي، الذي أصبح اسمه فيما بعد الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى [2]. وبالرغم من أن الصـــحراوي أعلن عن مبايعته لزعيم داعش، في مايو 2015م، فإن داعش لم يســرع في قبول هذه المبايعة، نظراً لاعتقادها بأن تنظيم الصـــحراوي لا يمتلك الموارد الكافية لتنفيذ هجمات مؤثرة تعزز من رصـيد داعش في منطقة السـاحل الإفريقي، ومع ذلك، فبعد خروج الصـحراوي والفصـيل المؤيد له من تنظيم المرابطون، ســعى إلى إثبات جدارته من خلال تنفيذ عدد من الهجمات الإرهابية وهى الهجمات التي دفعت تنظيم داعش المركزي إلى إيلاء المزيد من الاهتمام بفصـيل الصـحراوي، أو ما بات يعرف بالدولة الإسـلامية في الصـحراء الكبرى، وبدا إمكانية الاعتماد عليه كحليف يسـهم في تعزيز حضـور داعش في الســـاحل الإفريقي خلال شـــهر أكتوبر 2016م، وأظهر التنظيم بشـــكل أو بآخر تبعية الصـــحراوي ومجموعته لتنظيم "داعش" المركزي، حيث نشـرت صـحيفة النبأ الصـادرة عن داعش في عددها 53 خبراً بعنوان كتيبة المرابطين تبايع أمير المؤمنين، وذكر الخبر أن كتيبة المرابطون العاملة

(1) Jacob Zenn Islamic State in West Africa Province .s Factional Disputes and the Battle with Boko Haram The Jamestown Foundation March 20/2020 https://bit.ly/36sUFKZ
تاريخ الدخول2024 /20/3/

(2) Jason Warner Sub-Saharan Africa s Three "New" Islamic State Affiliates CTC Sen- tinel volume 10 issue 1 January 2017 pp. 28-32.

في شمال مالي والنيجر بايعت زعيم داعش وانضمت إلى التنظيم [1].ومن ناحية أخرى، يتمتع تنظيم القاعدة بحضور مركزي في منطقة الساحل الأفريقي، حيث تبنى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي خلال العقود الماضية استراتيجية للتوسع في منطقة الساحل الأفريقي وخارجها من خلال الاستفادة من الفرص المحلية الموجودة في المنطقة واستغلال السياقات القائمة لإقامة تحالفات محلية تعمل على خلق توطين شبه دائم للتنظيم. ولم يكد تدهور الوضع في مالي عام 2012م حتى دعا التنظيم إلى هذه الاستراتيجية، حيث رأى زعيم التنظيم السابق عبد المالك (دروكدال) أن ما يحدث في مالي يمثل فرصة تاريخية للتوسع والتواجد طويل الأمد في الساحل الإفريقي، لكنه رأى أيضًا أن هذا الأمر يتطلب إقامة علاقات أعمق مع الجماعات المحلية في شمال مالي، مع إمكانية إقامة تحالف معها [2]. لقد بدأت هذه الاستراتيجية تؤتى ثمارها بشكل أو بآخر، في شهر مارس 2017م، مع الإعلان عن تأسيس جماعة نصرة الإسلام والمسلمين نتيجة الاندماج بين جماعة أنصار الدين، وجبهة تحرير ماسينا، وإمارة منطقة الصحراء الكبرى، وتنظيم "المرابطون" وتولى قيادة التنظيم (إياد غالى)، زعيم جماعة أنصار الدين، وتعهد التنظيم بالولاء لقادة تنظيم القاعدة الرئيس، وفرعها في المغرب الإسلامي، وأمير طالبان في أفغانستان وسرعان ما أصدر تنظيم القاعدة دعمه وتأييده للجماعة الناشئة حديثاً للتعبير عن الوحدة والتماسك.

ثالثاً/ مصادر تمويل الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي:

في هذا السياق سنحاول التركيز على معالجة مظاهر التحول في مصادر تمويل التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي وفي أنظمة تحويل أموال تلك التنظيمات، وأهم أسباب هذا التحول وتقييمها. حيث تتنوع مصادر تمويل التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، التي تعتمد عليها هذه التنظيمات في تمويل أنشطتها الإرهابية واستمراريتها وتمثيلها، وفيما يلي عرض

(1) صحيفة النبأ، كتيبة "المرابطون" تبايع أمير المؤمنين، العدد 53، 3 صفر 2017م.

(2) Jami Forbes Revisiting the Mali al-Qa`ida Playbook: How the Group is Advancing on its Goals in the Sahel CTC Sentinel, Volume 11 Issue 9 October 2018, pp. 18-21.

لأبرز مصـــادر تمويل التنظيمات الإرهابية، حيث تمارس الجماعات الإرهابية أنشـــطة عديدة غير المشروعة لتمويل حركاتها الإرهابية، مثل:

1. **التهريب:** تُعدّ تجارة المخدرات، والأســـلحة، والذهب، والحيوانات البرية من أهم مصـــادر تمويل الجماعات الإرهابية في المنطقة، ومن ثمّ يُعدّ التهريب أحد أهم الأنشطة التي تُمارسها الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي لجمع الأموال وتمويل عملياتها، وتشمل المواد التي تُهرّب:

أ. **المخدرات:** تُعدّ تجارة المخدرات، وخاصة الكوكايين والحشيش، من أكثر مصادر تمويل الجماعات الإرهابية في المنطقة ربحًا، وتمارس شبكات بوكا حرام العديد من الأنشطة الإجرامية في إفريقيا، والساحل الإفريقي بشكل خاص، وعلى رأسها عمليات تهريب المخدرات، وأهمها الكوكايين. وتعدّ منطقة غرب إفريقيا نقطة العبور الرئيســـة لتهريب الكوكايين من أمريكا الجنوبية، الذي يمر عبر غرب إفريقيا إلى أوروبا. ولذلك اعتمد نشـــاط التنظيمات الإرهابية في المنطقة على الاتجار الممنوع، ومع كون المخدرات مصدراً أساسياً للتمويل[1]. ويرجح أن الشركات العالمية الكبرى تقوم بتوظيف الإرهابيين في مراحل مختلفة من عمليات التهريب لضمان وصول المخدرات إلى وجهتها ودفع مبالغ مالية مقابل هذه الخدمات. كما فرضـت التنظيمات الإرهابية رسـوماً على الراغبين في نقل المخدرات عبر المناطق التي تسيطر عليها، بل وبدأت في تصنيعها، ومن أمثلة تلك الأنشطة على سبيل المثال، يُزعم أن أعضـاء حركة التوحيد والجهاد الإسـلامي متورطون بشكل مباشـر في تهريب المخدرات، ويقوم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإســـلامي أيضـــاً بدورٍ مختلفٍ، حيث يفرض ضـــرائب العبور أو يوفر الحماية للتجارة غير المشـــروعة[2]. وإلى جانب ذلك، تنخرط

(1) زينب مصطفى، دوافع الاستخدام للمخدرات والجماعات الإرهابية في إفريقيا" المركز العربي للبحوث والدراسات، 21 مارس 2020م متاح على الرابط التالي: http://www.acrseg.org/41160 تاريخ الدخول 2024/3/24م.

(2) FATF-GIABA-GABAC, Terrorist Financing in West and Central Africa, (Paris: The Financial Task Force. 2016), pp. 10-12-20-21.

التنظيمات الإرهابية في تجارة الآثار، إذ ينهب الناشـــطون في منطقة الســـاحل الإفريقي مئات المواقع الثقافية والأثرية، مثلما فعل تنظيم داعش في سوريا والعراق [1].

ب. **الأسلحة:** تُستخدم الأسلحة المهربة في شنّ الهجمات على المدنيين والعسكريين، وتُباع أيضًا في الســوق الســوداء لجمع الأموال، و تُعدّ تجارة الســلاح غير المشــروع أحد أهم مصــادر تمويل الجماعات الإرهابية في منطقة الســـاحل الإفريقي، حيث توفر لها الموارد اللازمة لتنفيذ هجماتها وتوسيع نفوذها وبسط سيطرتها على الأراضـي وتشمل مصـادر تمويل الجماعات الإرهابية من تجارة الســلاح بيع الأســلحة والذخائر حيث تُباع الأســلحة والذخائر المهربة للجماعات الإرهابية والأفراد المحليين، وذلك يُدرّ أرباحًا طائلة على الجماعات الإرهابية وتُســـتخدم الأموال التي تُحصــلت عليها الجماعات الإرهابية من تجارة الســلاح في شــراء المزيد من الأســلحة والذخائر، وتُســتخدم الأســلحة والذخائر لتنفيذ هجمات عنيفة ضــد المدنيين والقوات الحكومية، كذلك تمويل الأنشطة الإرهابية، حيث تُستخدم الأموال لتمويل الأنشطة الإرهابية الأخرى، مثل تدريب المقاتلين وشـراء المعدات ونشـر الدعاية ودعم شـبكات الفسـاد، تُسـتخدم الأموال لدفع رشـاوى للمسـؤولين الحكوميين، وتعزيز نفوذ الجماعات الإرهابية في المجتمع.

ج. **الســجائر:** تُهرب الســجائر من الدول المجاورة التي تفرض عليها ضــرائب عالية، وتباع بأســعار رخيصــة في منطقة الساحل الإفريقي، ويُشكل الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي تهديدًا خطيرًا للأمن والاستقرار، وتلعب تجارة السجائر المهربة دورًا هامًا في تمويل الجماعات الإرهابية وتغذية الصــراع في المنطقة، وتكمن هنا العلاقة بين الإرهاب وتجارة الســجائر، كما تدرّ تجارة الســجائر المهربة أرباحًا طائلة تُســتخدم لتمويل أنشــطة الجماعات الإرهابية، بما في ذلك شــراء الأســلحة وتدريب المقاتلين وتنفيذ الهجمات، أيضاً في التجنيد: تُستخدم تجارة السجائر المهربة أيضًا لتجنيد أعضاء جدد في صفوف الجماعات الإرهابية، حيث توفر فرص عمل ومصادر دخل مغرية. وفي

(1) أســماء الحمدي، "على خطى داعش الجماعات المســلحة تنهب آثار الســاحل الإفريقي" مركز فاروس للاســتشــارات والدراســات الاســـتراتيجيـة، 3 أبريـل 2020م متـاح على الرابط التـالي: https://pharostudies.com/?p=4119.. تـاريخ الـدخول 2024/3/24م.

غسل الأموال حيث تُستخدم تجارة السجائر المهربة أيضًا لغسل الأموال وتخفي مصدرها، وذلك يُساعد الجماعات الإرهابية على تجنب الرقابة المالية، كما يتم الاتجار بالسجائر المهربة عبر الصحراء الكبرى وتبلغ قيمة تهريب السجائر في شمال إفريقيا وغربها نحو 750 مليار دولار أمريكي حيث تشكل السجائر المهربة نسبه 80% من السوق في بعض دول غرب وشمال إفريقيا وتخدم غرب إفريقيا، كونه طريق عبور لتهريب السجائر إلى البلدان ذات الطلب المرتفع في شمال إفريقيا [1].

د. **الذهب:** تُعدّ منطقة الساحل الإفريقي غنية بالذهب، وتستغلّ بعض الجماعات الإرهابية ذلك لتهريبه وبيعه في السوق السوداء، وفي نهب الأحجار الكريمة والمعادن النفيسة كذلك الماس وتهريب العاج، على سبيل المثال تلجأ الجماعات المتطرفة للتنقيب عن الذهب في بلدة "**دولار باور**" في شمال غانا بالتعاون مع العديد من الجماعات المسلحة المتمردة الإيفوارية ويباع الذهب المستخرج في أسواق خاصة في بنين وتوجو، ومن ثم توفر مناجم الذهب للتنظيمات المسلحة مصدراً جديداً للتمويل.

هـ. **المنتجات الحيوانية:** تُهرب الحيوانات البرية مثل الفيلة ووحيدات القرن من منطقة الساحل الإفريقي وبيعها في السوق السوداء [2]. وتمثل الاتجار غير المشروع للتنظيمات الإرهابية في الأحياء البرية بما في ذلك الصيد الجائر.

وتعتمد الجماعات الإرهابية على شبكات معقدة لتهريب هذه المواد، وتشمل هذه الشبكات:

أ. **المهربين المحليين:** يُعدّ المهربون المحليون على دراية بالطرق والمسارات غير الرسمية، ولديهم خبرة في التعامل مع السلطات.

---

(1) Catherine Van Offelen Le vrai visage du terrorisme Sahlien le grand banditisme et la criminalit ordinaire Revue Conflits. 28 juillet 2020https://www.revueconflits.com/le-vrai-visage-du-terrorisme-sahelien-le- grand- banditisme-et-la-criminalite-ordinaire/

(2) المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال: متاح على الرابط التالي: https://anti-fraud.ec.europa.eu/index_en تاريخ الدخول 2024/3/24م.

ب. **الجماعات الإجرامية المنظمة:** تُتعاون الجماعات الإرهابية مع الجماعات الإجرامية المنظمة التي تمتلك الموارد والنفوذ اللازمين لتهريب المواد على نطاق واسع.

ج. **الفاسدين:** تدفع بعض الجماعات الإرهابية رشاوى للمسؤولين الفاسدين لتسهيل مرور المواد المهربة عبر نقاط التفتيش[1].

وتُشكل أنشطة التهريب هذه تحديات كبيرة للجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، وذلك لأسباب عدة:

أ. **صعوبة السيطرة على الحدود:** تمتدّ حدود منطقة الساحل الإفريقي على مسافات شاسعة، ويصعب السيطرة عليها بشكل كامل.

ب. **الفساد:** يُساعد الفساد المستشري في بعض دول المنطقة على تسهيل مرور المواد المهربة.

ج. **ضعف القدرات الأمنية:** تفتقر بعض دول المنطقة إلى القدرات الأمنية اللازمة لمكافحة التهريب بشكل فعال[2].

2. **استغلال الموارد المحلية:** تُسيطر بعض الجماعات الإرهابية على مناطق غنية بالموارد الطبيعية، وتستغل هذه الموارد لتمويل أنشطتها، كما تفرض الجماعات الإرهابية ضرائب على السكان المحليين، وتجبرهم على العمل في أنشطة إجرامية.

أ. **الأنشطة الزراعية:** فرض الضرائب: تُفرض بعض الجماعات الإرهابية ضرائب على المزارعين المحليين، وتجبرهم على دفع جزء من محاصيلهم.

ب. **الابتزاز:** تُمارس بعض الجماعات الإرهابية الابتزاز على المزارعين ومربي الماشية، وتجبرهم على دفع المال مقابل الحماية.

ج. **الموارد المائية:** التحكم في إمدادات المياه: تُسيطر بعض الجماعات الإرهابية على مصادر المياه، مثل الآبار والأنهار، وتبيعها للمجتمعات المحلية بأسعار مرتفعة.

---

(1) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة متاح على الرابط التالي: https://www.undp.org/ تاريخ الدخول 2024/3/24م.

(2) المكتب الفيدرالي للتحقيقات: متاح على الرابط التالي https://tips.fbi.gov/ تاريخ الدخول 2024/3/24م.

د. **فرض رسوم عبور**: تُفرض بعض الجماعات الإرهابية رسوم عبور على الأشخاص والبضائع التي تمر عبر أراضيها [1].

هـ. **البنية التحتية:** نهب الممتلكات العامة: تُقدم بعض الجماعات الإرهابية على نهب الممتلكات العامة، مثل المدارس والمستشفيات، وبيعها في السوق السوداء، فرض رسوم على استخدام البنية التحتية: تُفرض بعض الجماعات الإرهابية رسوم على استخدام البنية التحتية، مثل الطرق والجسور.

و. **القوى العاملة:** العمالة القسرية: تُجبر بعض الجماعات الإرهابية السكان المحليين على العمل في أنشطة إجرامية، مثل التعدين وتهريب المخدرات.

ز. **تجنيد الأطفال:** تُجند بعض الجماعات الإرهابية الأطفال في صفوفها، وتستخدمهم في القتال أو تُعدّ خطف المدنيين، بمن فيهم العمال الأجانب، للحصول على فدية من أبرز مصادر تمويل الجماعات الإرهابية في السنوات الأخيرة، وتُقدر الأموال التي حصلت عليها جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين" من الفدية في عام 2017 بـ 35 مليون دولار [2].

ح. **الابتزاز والجرائم المنظمة:** تُمارس الجماعات الإرهابية الابتزاز على المدنيين والشركات، وتفرض رسوم عبور على الطرق، وتشارك في جرائم مثل سرقة الماشية والسيارات.

3. **الأنشطة الإجرامية عبر الإنترنت:** تُستخدم أساليب مثل الاحتيال عبر الإنترنت، وسرقة البيانات، وابتزاز المال من خلال التهديد بنشر معلومات شخصية، لجمع الأموال [3]. وإلى جانب القرصنة والجريمة الإلكترونية، تشمل القرصنة الجريمة البحرية، التي تتمثل في اختطاف ناقلات البتروكيماويات والهجوم على منصات تخزين النفط ومنصات النقل، وفيما يتعلق بالجريمة الإلكترونية، فهي تتكشف في نيجيريا على سبيل المثال، وعلى وجه الخصوص الجرائم المالية المتعلقة بالهوية، التي تستهدف

(1) المكتب الأوروبي للشؤون الخارجية: متاح على الرابط التالي: https://www.eeas.europa.eu/_en تاريخ الدخول الدخول2024/3/27م.

(2) برنامج الأمم المتحدة للإنماء في منطقة الساحل: متاح على الرابط التالي:
https://www.undp.org/africa/publications/sahel-human-development-report-2023 تاريخ الدخول الدخول2024/3/27م .

(3) المركز الدولي لدراسات مكافحة الإرهاب: متاح على الرابط التالي: https://icsr.info/ تاريخ الدخول2024/3/27م.

النيجيريين أو المغتربين أو المواطنين الأجانب أو الشركات عبر البريد الإلكتروني في عملية الاحتيال برسوم مسبقة يشار إليها عادة باسم عملية احتيال، وتتطلب عمليات الاحتيال تقديم أموال لمساعدة شخص ما في عمل تجاري أو معاملة مالية مقابل مكافأة أو تعويض لا يصل أبدًا [1].

4. **التمويل الذاتي:** تُنشئ بعض الجماعات الإرهابية مشاريع تجارية خاصة بها لتمويل أنشطتها، مثل المزارع، أو المتاجر، أو المطاعم. كما قد تُجبر الجماعات الإرهابية السكان المحليين على التبرع لها بالأموال أو الممتلكات [2]. ومن مظاهر التحول في نظم تحويل الأموال تتمثل المشكلة الرئيسة التي تواجه دول الساحل في وجود الاقتصادات غير الرسمية، حيث تجري هذه الدول معاملاتها التجارية على أساس نقدي، وتتدخل بشكل ضئيل في النظام المالي، وذلك يصعب على وحدات الاستخبارات المالية تتبع رأس المال؛ لأنها لا تملك سجلاً للعملية، سواء على الورق، أو في نظام الكمبيوتر [3]. كما أن النظام المصرفي الذي يستخدم لغسل الأموال معقد ومكلف ويسهل تعقبه من قبل السلطات ولا يبدو أن المعاملات المصرفية الرسمية تستخدم بانتظام لتحويل الأموال العائدة للمنظمات الإرهابية داخل غرب ووسط إفريقيا [4]، ومن ثمّ فإن استخدام خدمات "الأموال المباشرة" هو وسيلة سريعة يمكن الوصول إليها لملايين الأشخاص، وهناك نظام يعرف بنظام الحوالة"، وهو أن يقوم أفراد يشكلون جزءاً من شبكة معينة بتقاضي رسوم مقابل تحويل المبلغ، علاوة على ذلك، يمكن نقل الأموال في المركبات والطرود أو على الأجساد وعادة ما تستخدم النساء لنقل الأموال أو الأسلحة، حيث يُتجنبون عند نقاط التفتيش على الحدود[5]. ومع ذلك، حدث تحول في آلية تحويل الأموال للجماعات الإرهابية، وذلك باستخدام أنظمة تحويل الأموال (MVTS)، عبر الهاتف المحمول أو الإنترنت وهى تعد نقطة دخول رئيسة للأموال إلى غرب ووسط إفريقيا، ومن هنا أصبحت العملات المشفرة أو العملات الافتراضية

(1) FATF–GIABA–GABAC, Op. Cit, pp. 24–26

(2) الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب: متاح على الرابط التالي: https://www.un.org/counterterrorism/ تاريخ الدخول 2024/3/27م.

(3) Ana Nunez Cifuentes, The Sahel and terrorist financing: diversity and financial system opportunities. In- stituto Espanol de Estudios EstrategicosIssue 29 May 2020 .p.19.

(4) FATF-GIABA-GABAC Op. Cit p.30.

(5) Ana Nunez Cifuentes Op. Cit. p. 19.

هي طريقة مبتكرة تسمح بتحويل الأموال الافتراضية دون الحاجة إلى وسطاء، وتسمح تلك الأنظمة المالية الجديدة للتنظيمات الإرهابية بتلقي التبرعات من أي مكان في العالم، التي يصعب تتبعها من قبل أي مؤسسة مصرفية أو هيئة عامة، وتسمح بإخفاء هوية المستخدمين [1]. وتأسيساً على ما سبق طرحه لا توجد مصادر ثابتة لتمويل التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، لكنها نجحت في تنويع مصادرها، بدءاً من الابتزاز وسرقة الماشية إلى تجارة الأسلحة والمخدرات والبشر، وهو ما وفر العديد من البدائل المالية لهذه التنظيمات، في ظل توسعها الجغرافي في المنطقة، وقدرتها على استقطاب شعوب منطقة الساحل الإفريقي، مستغلة غياب دور الدولة المركزية من جهة، ومنظمات المجتمع المدني من جهة أخرى، وذلك ساعدها على قبول هذه المنظمات لتقديم المنح والمساعدات لشعوبها، الأمر الذي أسهم في تأمين بقائها ونجاح عملية تنويع مصادر تمويلها، فعلى سبيل المثال تمكنت جماعة بوكو حرام من توفير بديل للحكومة النيجيرية، حيث نجحت في استغلال الانقسامات الدينية والاجتماعية والسياسية لتأسيس قاعدة دعم لها في شمال نيجيريا مقابل تقديم عدد من الخدمات والسلع العامة للمواطنين. كما تمكنت بوكو حرام من تأمين طرق التهريب المختلفة في حوض بحيرة تشاد والتخطيط لهجمات أو تغيير مسار الشحنات المهربة المسئولة عن نقلها بحسب الحاجة، وذلك بالاعتماد على دعم السكان المحليين وخاصة الشباب، حيث يوفر لهم وسائل التقدم الاجتماعي الحقيقي التي لا تستطيع الدولة توفيرها، وفي النهاية ستستمر المنظمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي في توفير مصادر تمويل جديدة لمواصلة نشاطها الإرهابي، واستخدام العمل الإرهابي بشكل أساس بصفته مصدرا للأنشطة غير المشروعة والمربحة.

المبحث الثالث/ العلاقات المتداخلة بين الهجرة والإرهاب وتداعياتها على ليبيا:

تعد منطقة الساحل الإفريقي بؤرة ساخنة تشهد تداخلًا معقدًا بين ظاهرتي الهجرة والإرهاب، فقد أدت الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة في العديد من دول المنطقة، إلى تدفقات هجرة غير مسبوقة، وذلك خلق بيئة خصبة لتجنيد المتطرفين واستغلالهم لأغراضهم الخاصة.

(1) Ana Nunez Cifuentes Op. Cit p.22.

أولاً: العلاقات المتداخلة بين الهجرة والإرهاب.

إن الهجرة ليست ظاهرة اقتصادية فقط يسعى فيها المهاجر إلى تحسين وضعه الاقتصادي، بل هي أيضاً مسألة انتقال الأشخاص عبر الحدود من أجزاء غير آمنة من العالم إلى مناطق أكثر أمناً، حيث ينجذب المهاجر واللاجئ إلى مناطق الاستقرار والسلام وهو ما أطلق عليه في دراسة أجراها "**كارل دويتش**" وآخرون عام 1975م مجتمع الأمن [1]. تمثل المجتمعات الأمنية بدورها الدول التي لم تعد تلجأ إلى الحرب من أجل حل النزاعات ممثلة في أمريكا الشمالية ودول أوروبا الغربية، وقت تحديد "**دويتش**" لتلك المجتمعات، حيث تطور الدول حالة من الاندماج والتماسك فيما بينها إلى درجة الإحساس بالنزعة الجماعية أو إحساس المواطنين بشعور نحن، ونمو الإحساس المشترك بإمكان حل الخلافات بوسائل سلمية، والتخلي عن استعمال الخيار العسكري أو العنف [2]. وكما تعد المجتمعات الأمنية ساحة للاستقرار والسلام، فإنها تعد أيضاً ساحة جذب للمهاجرين واللاجئين القادمين من المناطق الأكثر عرضة للنزاع في المناطق الطاردة باختلاف العوامل المؤثرة، وفى حين يُربط تقليدياً بين الهجرة والأوضاع الاقتصادية في الدول المصدرة، خاصة الفقر والبحث عن حياة أفضل، فإنه يمكن أن تؤدى عوامل مثل الجريمة والعنف والإرهاب إلى النزوح والهجرة، بمعنى الانتقال داخل الدولة أو عبر الحدود الدولية بسبب المخاوف على الأمن الشخصي، ما يوسع مجال الحديث عن عوامل الجذب والطرد المرتبطة بالهجرة، ومن بينها الإرهاب. وفي هذا السياق، فإن العمليات والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها عناصر ومنظمات إرهابية قد تؤدي من ناحية إلى إثارة الشعور بعدم الأمان بين السكان وتحفيزهم على الابتعاد عن مناطق التهديد، فقد دفعت أعمال العنف السياسي في العديد من البلدان المواطنين إلى الهجرة [3] ومن ناحية أخرى، يمكن للهجرة أن تؤثر في اختيارات أو حسابات العناصر الإرهابية بطرق مختلفة من أجل تنفيذ عملياتها أو توفير الحماية في مواجهة أجهزة إنفاذ القانون وجهود مكافحة الإرهاب. ومن الطرق التي تؤثر بها الهجرة على حسابات العناصر والمنظمات

(1) Security Communities" The Organization for World Peace (OWP) June 21 ,2017.

(2) جويدة حمزاوي، "سياسة الجوار الأوروبية نحو التأسيس للمتوسط جماعة أمنية" مركز دراسات الوحدة العربية 18 يناير 2012م.

(3) Rey Koslowski "Immigration crime and terrorism" Oxford Handbook on International Migration Oxford University Press 2012 p.7.

الإرهابية، فيما يتعلق بقرار الهجرة واستخدامها في خدمة الإرهاب، إمكانية أن يصبح الإرهاب أقل تكلفة بسبب الهجرة من خلال استخدام المنظمات الإرهابية الأجنبية لشبكات ومسارات الهجرة المتاحة من أجل إدخال عناصرها إلى البلدان المستهدفة بين المهاجرين، الأمر الذي يسهم في تقليل تكاليف ومخاطر اكتشاف تلك العناصر من قبل الأجهزة الأمنية ويزيد من فرص قيام تلك العناصر بأنشطة إرهابية في مرحلة لاحقة، بما في ذلك التحول إلى خلايا نائمة. علاونة على ذلك، هناك إمكانية اعتماد العناصر الإرهابية الأجنبية على الجاليات المهاجرة في البلدان المستهدفة، بصفتها شبكات من العلاقات والروابط الاجتماعية والدينية والعرقية، واستغلال هذه الشبكات لأغراض التطرف، أو تجنيد عناصر جديدة والحصول على الدعم والتمويل، وجمع المعلومات الاستخباراتية أو توفير الملاذات الآمنة [1]. وهو ما يسهم بدوره في تخفيض تكاليف عمل التنظيمات الإرهابية، ويزيد في فرص الأنشطة الإرهابية في تلك الدول، وفى حين توظف فرص استغلال التنظيمات الإرهابية للهجرة من أجل فرض سياسات هجرة أكثر تشدداً، توجد القليل من الأدلة على العلاقة بين تلك السياسات ومكافحة الإرهاب على العكس من المستهدف، يمكن أن تحرض السياسات المتشددة المهاجرين على الإرهاب من خلال تعظيم الشعور بالاغتراب وتكثيف آثار السياسات التمييزية والخطابات العنصرية، في هذا السياق يمكن أن تؤدى المعاملة التمييزية للمهاجرين في الدول المستقبلة سواء ظهر التمييز في صورة تعصب ديني أو إقصاء اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي، إلى نمو المظالم بسبب التمييز [2]. ومع تزايد المظالم، يمكن أن تزداد عوامل القابلية للاختراق، ومعها فرص توظيف العناصر والتنظيمات الإرهابية لمجتمعات المهاجرين في تنفيذ عمليات إرهابية، أو على الأقل الحصول على التعاطف والدعم، بناء على ذلك، يمكن أن تؤدي سياسات الهجرة المتشددة إلى علاقة صفرية قائمة على الخسارة المتبادلة من خلال التأثير سلباً في النمو الاقتصادي في ظل تقليل الهجرة رغم احتياج الدول المستقبلة والمهاجرين أنفسهم لها والإضرار بالأمن عبر زيادة المظلومية وعوامل القابلية للاختراق بما يؤدى في المحصلة النهائية، إلى الإضرار بالاقتصاد والأمن. وتطرح العلاقات المتشابكة بين الهجرة

(1) Marc Helbling and Daniel Meierrieks "Terrorism and migration: An overview" British Journal of Politi- cal Science Volume 52 Issue 2 April 2022 .p.980.
(2) Ibid. p.981.

والإرهاب إمكانية أن يكون المهاجر ضحية للإرهاب أو أن يكون الإرهاب محفزاً على الهجرة [1]. تمثل الفكرة الأساسية في أن الإرهاب يمكن أن يستهدف المهاجر، كما يمكن أن يرتبط المهاجر بالإرهاب. فالعلاقة بين الهجرة والإرهاب ليست علاقة في اتجاه واحد، حيث يمكن أن يكون المهاجر إرهابياً، كما يمكن أن يكون ضحية للإرهاب، وفى كل الحالات يمكن أن يكون متهماً من قبل المجتمع في المستقبل، بغض النظر عن وجود علاقة له بالإرهاب من عدمه. وتشير دراسات عديدة إلى أن العناصر الإرهابية لها حسابات مختلفة عند اتخاذ قرار القيام بعمل إرهابي أو الهجرة، ضمن إطار أوسع يتعلق بحساب التكلفة والعائد. وتتعامل هذه الرؤية مع الإرهابي بصفته فاعلاً عقلانياً عاقلاً يحسب تحركاته على أساس التمييز بين عوامل عدة تتمثل في فوائد الإرهاب المتمثلة في تحقيق أهداف سياسية محددة، والتكاليف المتمثلة في اعتقاله وتكلفة الفرصة البديلة ممثلة في الأهداف التي يمكن تحقيقها من دون اللجوء إلى العنف. إلى جانب الحسابات السابقة، تسعى العناصر الإرهابية إلى تخطيط تحركاتها بشكل يؤدى إلى الاقتصاد في استخدام الموارد المتاحة لها، التي قد تتميز بالمحدودية، وفقاً لتلك العوامل يلجأ إلى العمل الإرهابي إذا تجاوزت الأهداف المتحققة من استخدام الإرهاب تلك المتحققة من عدم استخدامه في حين يمكن للعناصر الإرهابية اللجوء إلى الهجرة إذا أمكن توظيفها في تنفيذ عمل إرهابي أو تحقيق أهدافها، مثل التجنيد والحصول على الدعم، بما يتسق مع خيارات وحسابات العناصر والتنظيمات الإرهابية، وفي هذا السياق، تتزايد فرص استخدام العناصر الإرهابية لموجات الهجرة أو طرق الهجرة غير الشرعية وسيلة أقل تكلفة وأكثر أماناً للوصول إلى الدول المستهدفة، كما سبق ذكره. وتمثل فوائد استخدام العناصر الإرهابية للهجرة بعض العوامل المرتبطة بمخاوف الهجرة، وخاصة الهجرة غير النظامية أو غير الرسمية، والإرهاب، كما حدث في الدول الأوروبية في مواجهة تدفقات المهاجرين في عام 2015م. في المرحلة التالية الخاصة بدولة المقصد، يمكن أن يكون بعض المهاجرين إرهابيين، كما يمكن أن يكون بعضهم ضحايا للإرهاب اليميني في

(1) Tim Krieger Migration and terrorism Discussion Paper Series "Discussions bitrate "Wilfred Gushed owed Chair for Constitutional Political Economy and Competition Policy University of Freiburg Number 2020-06 September 2020 ,p.1.

الدول المستقبلة، وكذلك للعديد من السياسات التمييزية والعنصرية إلى جانب تأثير الإرهاب في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية بشكل مباشر أو غير مباشر، ويرتبط الإرهاب، بوصفه عامل طرد أو محفزاً على الهجرة بفكرة الربط بين التنظيمات الإرهابية وأنواع مختلفة من الجرائم، بما فيها الاتجار غير المشروع بالبشر والسلاح والمخدرات والموارد الطبيعية والآثار وغيرها، بهدف زيادة العوائد المالية الموظفة في العمليات والأنشطة الإرهابية [1]. وعلى الرغم من الارتباط بين الهجرة والإرهاب في الخطاب السياسي المعادي للأجانب أو المهاجرين، إلا أن هناك أدلة قليلة تشير إلى أن الهجرة لها تأثير حقيقي على الإرهاب، ورغم أن الهجرة ليست حصان طروادة للإرهاب في حد ذاته، فإنها قد تؤدي إلى الإرهاب في ظل ظروف معينة، وخاصة عندما تؤثر الظروف الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المستقبلة سلباً بالمهاجرين، وخاصة فيما يتعلق بعملية التكامل، وعلاقتها بالسياسات التمييزية والضعف بصفتها عوامل دافعة للتطرف والإرهاب، وفي التعامل مع الإرهاب بصفته عاملاً محفزاً للهجرة، وعاملاً في المشاعر المعادية للهجرة، وسبباً لاستهداف المهاجرين[2]. وتشير المشكلات المرتبطة بالهجرة والإرهاب إلى توافر فرص لاستمرار النقاش والخلاف حول طبيعة هذه العلاقة والتداعيات المترتبة عليها. وترتبط هذه المشكلات، من بين عوامل أخرى، بالسياسات المكافئة للهجرة، والعمليات الإرهابية المرتبطة بالمهاجرين، والأزمات الاقتصادية والأمنية التي تواجه الدول المصدرة والمستقبلة للهجرة، وتداعياتها المحتملة على أمن الهجرة، وتعمل هذه الأزمات بدورها على توسيع مفهوم الدول المستقبلة وجعل الهجرة أكثر انتشاراً من الفترات السابقة التي استهدف فيها المهاجرون الدول الغنية بحثاً عن ظروف معيشية أفضل، فضلاً عن واقع البحث عن دول أكثر استقراراً وأمناً للأفراد هرباً من الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي تهدد السلام الشخصي والعائلي.

(1) Briefing Security Council on linkages between terrorism organized Crime Executive Director notes greater efforts needed in cross-border cooperation United Nations Security Council Press Release United Nations website August 6 2020.

(2) Marc Helbling and Daniel Meierrieks Op.cit. p.991.

ثانياً/ تداعيات الهجرة والإرهاب على ليبيا:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل التأثيرات المختلفة للهجرة غير الشرعية من منطقة الساحل الإفريقي إلى دول شمال إفريقيا وأوروبا، وتداعياتها على ليبيا حيث سيتم النظر إلى هذه التأثيرات، من زوايا مختلفة.

فللهجرة غير الشرعية آثار واسعة وتداعيات عميقة على المدى القريب والمتوسط والبعيد، كما لها تداعيات على الأفراد، والبنية الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية للدول المرسلة والمستقبلة للهجرة، ومن هذا المنطلق سيتم التركيز على الآثار السياسية، والأمنية والاجتماعية، والاقتصادية، والصحية، رغم التداعيات والتأثيرات المتداخلة التي يمكن أن تحدثها ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتداخل وتفاعل التأثيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والصحية والأمنية معها، إلا أن هذه التأثيرات تختلف في تأثيرها وشدتها ومن وقت إلى آخر، وتأتي المخاطر السياسية في مقدمة ما يمكن أن تحدثه هذه الظاهرة من تأثيرات. فالمخاطر التي تكمن وراء تدفق مئات الآلاف من الأفراد بطريقة تتسم بالغموض وخارج دائرة المألوف والمصرح به قانونياً، تشكل عبئاً ثقيلاً على كاهل الدولة الليبية، وذلك لما يحتاجه تدفق هذه الأعداد من متطلبات مادية وبشرية وفنية لرصد ومتابعة وكشف وضبط هذه الحالات، ونظراً لما يشكله تدفق هذه الأعداد التي تختلف في طبيعتها وشخصيتها وثقافتها وأهدافها من خطورة على الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وما تشكله من فوضى حقيقية تهدد أمن واستقرار الدولة الليبية، وتضعها في حالة استنفار مستمر[1]. كما يمكن أن تكون هذه الفئة وسيلة يسهل اصطيادها وتوظيفها لأهداف أمنية وسياسية معادية، فضلاً عن ذلك فإن الإجراءات التي تتخذها الدولة لحماية سيادة أراضيها الوطنية قد تثير ردود أفعال كثيرة من دول المصدر ومن قوى كثيرة بارعة في استغلال أزمات العالم وكوارثه لخدمة سياساتها ومصالحها، وتصفية حساباتها تحت شعارات حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية التي تتعامل مع هذه الظاهرة. كما أن التهاون في التعامل مع هذه الظاهرة أو ضعف الإمكانيات والأدوات المستخدمة في التعامل معها قد يثير من ناحية أخرى

(1) Ibid.

ردود أفعال خطيرة من دول المقصـــد أو الاســـتقبال، لكون ليبيا دولة عبور التي تعد هذا التهاون والضـعف أحد العوامل التي سـهلت تدفق المهاجرين، ومن الجدير بالذكر أن هذه الظروف تسـهم في إثارة المزيد من التوترات بين دول المنشأ ودول العبور ودول الاستقبال، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى أن يكون سـبباً في إثارة المزيد من الأزمات السـياسـية بين هذه الدول التي لم تتمكن حتى الآن من إيجاد أسـاليب فعّالة لبناء جسور قوية من التعاون الهادف والبناء، وتعد قضـية الهجرة البحرية مشكلة تواجه الدول الغربية، أما فيما يخص الدول المصدرة للهجرة فمن الواضح أن الشخص الذي يتخذ قرار الهجرة غير الشـرعية لا يلتزم بقوانين وأعراف مجتمعه، ومن الطبيعي أن يكون من بينهم من تحول إلى مجرم محترف ومطلوب من قبل الدول المصـدرة للهجرة، ويغادر الشـخص دون أن يخضـع للقانون، ومن ثم تنتشـــر الجريمة دون رادع قانوني، حيث يصـــبح المجال مفتوحاً أمام الجميع لمغادرة البلاد بمجرد ارتكاب أي جريمة، أما فيما يتعلق بالدول المسـتقبلة للهجرة، فإن البحوث في العلوم الاجتماعية تشـير إلى أن مشـاكل وتحديات المهاجرين غير الشـرعيين تشـتد وتتضـاعف في هذه الدول، فمشـاكل البطالة والتمييز العنصـري وغياب حقوق الإنسـان وفقدان الكرامة والفقر واليأس هي ظروف تشـكل أرضـية حقيقية لانتشار الجريمة بكل أشكالها والانحراف بكل أنواعه والمخدرات بكل أنواعها، ومن ثمّ مع زيادة حجم وكثافة هذا النوع من المهاجرين يصبح المجتمع معرضاً لغياب الوضع الأمني والأخلاقي، وكلما زادت الصعوبات والتحديات التي تواجههم زادت احتمالات وقوع الجريمة والانحراف في الدول المستقبلة [1].وتشـير العديد من الدراسـات على المسـتوى الدولي إلى أن الاتجار بالبشـر يشـكل تهديداً للأمن الوطني والسياسي، حيث يزرع عملاء وعناصر تخريبية بين المهاجرين غير الشرعيين، وذلك أدى إلى ظهور خلايا إرهابية تعمل على إثارة الاضطرابات والصراعات في الدول المستقبلة. وقد تساعد الهجرة غير الشـرعية على دخول الأسـلحة والمتفجرات والذخائر لزعزعة أمن الدول، كما قد تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى ظهور أفكار متطرفة، وقد يستغل بعض المتطرفين أو المنتمين إلى دول معادية الفرصـة

(1) علي سـعد وطفة، العمالة المهاجرة وتحديات الهوية الثقافية، (مجلة المسـتقبل العربي، مركز دراسـات الوحدة العربية، العدد 344، نوفمبر 2007)، ص 79.

لدخول البلاد لزعزعة أمنها واستقرارها [1]. وعليه فإن الهجرة غير الشرعية تعدّ تهديدًا خطيرًا لاستقرار ليبيا وأمنها، وهي من أبرز التحديات التي تواجهها في الوقت الراهن، وتعد المناطق الجنوبية في ليبيا هي الأكثر تضـــرراً من تدفق المهاجرين غير الشـــرعيين المتجهين إلى دول شـــمال البحر الأبيض المتوسـط، وإن غياب الأمن وتفكك المنظومة الأمنية، وغياب السـيطرة على الحدود، وغياب المراقبة، وغياب القدرات، ووجود أكثر من قوة متنافسة على الأرض، وغياب الاستقرار السياسي والوطني، يزيد في تفاقم حالة الانفلات الأمني، وذلك بسبب وجود شبكات تهريب، وانتشار الأسلحة والمخدرات ويزيد في ارتفاع معدلات الجريمة، خاصـــة في المناطق الحدودية، كما أن بعضـــهم لديهم ســـوابق جنائية ومطلوبون للعدالة في بلدانهم في قضـــايا قتل وانتقام وتطهير عرقي وزرع مواد محظورة من أصـــحاب السوابق الجنائية وغيرها، حيث أشارت تقارير صادرة عن "إدارات أمنية" أنه قد صدرت أوامر بالقبض على أكثر من 800 شـــخص من جنســـيات مختلفة متهمين في أكثر من 200 واقعة على الأراضـــي الليبية، تراوحت بين زرع المخدرات والدعارة وجرائم القتل العمد، كما أن جرائمهم لا يمكن حصـــرها إلا بعد ارتكابهم الفعل الإجرامي لعدم وجود حصـــر مســـبق، كما ثبت أن أغلب الحوادث التي يكون فيها المهاجرون من الجنسيات الإفريقية طرفاً فيها بدافع السرقة أو المشاجرة يكون من نتائج جرائمهم القتل أو العاهة الدائمة؛ لأنهم جماعات، وذلك نتيجة للظروف التي واجهوها أثناء ســفرهم، التي حولتهم إلى أفراد عدوانيين وفي حالة نفسية غير مستقرة، ومن خلال مراكز الشرطة والتقارير الصادرة عنها، تفيد التقارير أن عدد جرائم القتل العمد المسجلة ضد المهاجرين قد تزايدت بشكل مطرد[2]. والعامل الأهم هو أن بعض المهاجرين انضـــموا إلى التنظيمات الإرهابية بســـبب الفقر والحاجة مقابل إغراءات هذه الجماعات، وفي السنوات التي أعقبت عام 2013، لوحظ أن هذه الجماعات تسمت بأسماء وتقمصت أهدافاً مختلفة لجذب المهاجرين الشباب، ومعظمهم من الإفريقيين. حيث تضم هذه الجماعات الإرهابية

(1) عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك: الهجرة غير الشرعية والجريمة، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، الرياض، 2008م)، ص 17.

(2) الفيتوري صالح السطي، آثار السلبية للهجرة غير الشرعية في دول المعبر " دراسة تلك الآثار في جنوب ليبيا" المؤتمر الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية (سرت– ليبيا، 18 ديسمبر 2019م) ص187.

جنوداً من دول مثل الصومال وتشاد وسوريا والنيجر والجزائر وتونس ومصر وليبيا، وقد وجدت هذه الجماعات طريقها إليهم، حيث أسهمت هذه الجماعات في استنزاف موارد الدولة وتبديد المال العام، من خلال مهاجمة حقول النفط وتدمير منصات إنتاج النفط وآبار النفط وحرق المعدات والأجهزة الكهربائية والمحولات، كما حدث في حقول زلة والفيل والشرارة، وآبار النهر الصناعي الذي يغذي معظم مناطق الشمال بالمياه، وفي بعض الأحيان يهددون بتفجيرها مقابل تنفيذ مطالبهم، علاوة على اختطاف المهندسين الأجانب الذين ينجزون بعض المشاريع الاستراتيجية مثل "محطة كهرباء أوباري" التي أنشئت بهدف تخفيف معاناة المواطنين في الجنوب بسبب نقص الكهرباء، والعائق الآخر الأكثر خطورة هو المجموعات المسلحة التي تضم في صفوفها عدداً من المهاجرين للوقوف في وجه سلطة الدولة ووقف التقدم في العمليات الأمنية التي تنفذها في جنوب ووسط ليبيا [1] كما بينت بعض التقارير الأمنية أن المهاجرات غير الشرعيات اللاتي لا يجدن عملاً شريفاً يقمن بتعويض فتره التعطيل من خلال الكسب السريع غير المشروع بارتكابهن الجرائم غير الأخلاقية بالإتجار في ممارسة البغاء والمخدرات وامتهان السحر والشعوذة، كما تتحمل الدولة تكاليف مالية كبيرة في ملاحقة المهاجرين، بدءاً من اعتقالهم واحتجازهم وإيوائهم وترحيلهم؛ لأن أغلبهم لا يملكون القدرة المالية لترحيلهم على نفقتهم الخاصة، علاوة على توفير السكن والطعام لهم حتى ترحيلهم. كما أن هناك منافسة حقيقية بين المهاجرين والعمال النظاميين، حيث يقبل المهاجرون غالباً بأجور أقل للقيام بأي عمل لا يرغب العمال النظاميون في القيام به، ومن هنا تظهر مشكلة أخرى لا تقل خطورة عن المشكلة الأولى، وهي أن بعض الدول تستمر في احتواء أصحاب المهن والحرف بين المهاجرين، دون أن تدرك الدولة خطورة اختبار هذه الفئة واستخدامها، فقد يكون بينهم جماعات إجرامية أو مصابون بأمراض معدية [2]. العديد من الأمراض لم تكن معروفة في ليبيا مثل التهاب الكبد والإيدز والزهري والسل، وجدري القرود، ومع وصول المهاجرين الإفريقيين بشكل خاص انتشرت هذه الأمراض بسرعة، إلى جانب الأمراض الجلدية بسبب عدم خضوع المهاجرين للفحوصات الطبية، خاصة وأن أغلب المهاجرين

(1) المرجع نفسه، ص188.

(2) المرجع نفسه، ص187.

يعملون في المخابز والمزارع والمطاعم؛ لأن أجورهم لا تقارن بالعمل القانوني[1]. وبسبب الممارسات غير الأخلاقية فإن هناك أضراراً صحية بالغة الخطورة لا تقتصر على المهاجرين أنفسهم بل تمتد إلى المجتمع المحيط بهم بما في ذلك أمراض الزهري والملاريا والإيدز وغيرها، وقد أشارت بعض الدراسات و التقارير الصحية عن المهاجرين غير الشرعيين التي أجريت على عينة منهم بليبيا إلى أن 38.3% من عينة الدراسة مصابون بالتهاب الكبد الوبائي، و16.7% مصابون بالإيدز[2].

الخاتمة:

يمكن القول، إن التنظيمات الإرهابية المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي تحاول استغلال خصائص هذه المنطقة وعجز الأنظمة السياسية عن فرض السيطرة الكاملة عليها وطبيعة الحدود والتفاعلات الاجتماعية والامتدادات العرقية والطبيعة الجغرافية لتلك المنطقة، وتحاول تجاوز المواجهة المباشرة مع الجيوش الوطنية أو القوى الدولية من خلال فرض استراتيجية جديدة، وذلك جعل تأثير تلك العمليات أقوى والمواجهة أكثر صعوبة معها، ومع تزايد صعوبة مواجهة هذا الشتات الذي رافقه تغير واضح في طبيعة الحركات ومحاولة تكوين علاقات مع جماعات ترفع راية المقاومة على الدولة الوطنية وتستغل المناطق الهامشية التي ترى أن الحكومات المركزية لا تهتم بواقع التنمية فيها، الأمر الذي جعلتها تخلق نفوذاً جديدة للصراع والانتشار والعمليات والدخول إلى دول جديدة، وهو الانتشار الذي يرافقه البحث عن مناطق حيوية لها سمات مؤثرة أبرزها تنامي نفوذها في عدد من الدول وذلك يجعلها أكثر خطراً، وهكذا يظل مستقبل التحالفات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي مفتوحاً على سيناريوهات مختلفة لاعتبارات عديدة ومعقدة، لعل أهمها أنه بقدر ما يكون الجانب الإيديولوجي حاضراً في التحالفات القائمة فإن الجانب البراغماتي مهم أيضاً، وقد يكون حافزاً أساسياً لكثير من التحالفات في المنطقة، وهذا الجانب يعزز من إمكانية تحول التحالفات والعلاقات بين التنظيمات، خاصة وأنها تعمل في مناطق متداخلة وتتنافس على مجموعة من الموارد البشرية والمادية المشتركة. ومن ناحية أخرى فإن اختفاء القيادات التاريخية لتنظيم القاعدة وداعش يدفع مسار التحالفات في

(1) علي الهادي الحوات "الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي" الجامعة المغاربية طرابلس 2007م.
(2) الفيتوري صالح السطي، مرجع سبق ذكره، ص188.

منطقة الســـاحل الإفريقي إلى حالة من الغموض وعدم اليقين. ولعل غياب قيادات مثل أبو بكر البغدادي، وكذلك زعيم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإســـلامي عبد المالك درب دركودال، الذي ترددت أنباء عن مقتله في يونيو2020م، علاوة على التقارير التي تحدثت مؤخراً عن مقتل زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري، قد يكون مرتبطاً بالطبيعة الكاريزمية لهؤلاء القيادات، وهو ما يوحي بأن احتمالات التحول في التحالفات في المنطقة واردة ومرجحة. ومن هذا المنطلق تُعد منطقة الســـاحل الإفريقي واحدة من أبرز المناطق التي تشـهد تزايدًا في أنشـطة الجماعات الإرهابية، التي بدورها تؤثر بشـكل كبير في ظاهرة الهجرة غير الشـرعية، ويسـتغل الإرهابيون المهاجرين أياديَ عاملة رخيصـة أو دروعًا بشرية في عملياتهم، كما قد يجبرونهم على الانضمام إلى صفوفهم.

وتبدو العلاقة المتداخلة والمتبادلة بين الإرهاب والهجرة غير الشرعية كما في حالة منطقة الساحل الإفريقي أكثر وضـوحاً وحسـاسـية بحكم عوامل عدة متداخلة، وتطرح العلاقات المتشـابكة بين الهجرة والإرهاب إمكانية أن يكون المهاجر ضـــحية للإرهاب أو أن يكون الإرهاب محفزاً على الهجرة، بينما شكلت الهجرة غير الشـرعية والإرهاب، كونهما ظاهرتين مترابطتين في منطقة السـاحل الإفريقي تحدياً وخطراً حقيقياً على ليبيا، بحكم موقعها الذي يمثل معبراً مثالياً للهجرة غير الشـــرعية ومعقلاً آمناً لنمو واسـتقرار الجماعات الإرهابية في مناطق تقع جنوب الصـــحراء المتاخمة لها، ولما يشـكله تدفق أعداد المهاجرين التي تختلف في طبيعتها وشـخصـيتها وثقافتها وأهدافها من خطورة على الأمن السـياسـي والاجتماعي والاقتصـــادي الليبي، وما تشـكله من فوضـــى حقيقية تهدد أمن واسـتقرار الدولة الليبية، وتضعها في حالة استنفار مستمر، وهو ما يزيد في تفاقم حالة الانفلات الأمني في البلاد، وذلك بسبب وجود شـبكات تهريب، وانتشـار الأسـلحة والمخدرات ويزيد في ارتفاع معدلات الجريمة، خاصـة في المناطق الحدودية الجنوبية. والعامل الأهم هو أن بعض المهاجرين انضـــموا إلى التنظيمات الإرهابية بســـبب الفقر والحاجة مقابل إغراءات هذه الجماعات، وأن هذه الظروف تســـهم في إثارة المزيد من التوترات بين دول المنشأ ودول العبور ودول الاستقبال، وذلك يؤدي بدوره إلى أن يكون سبباً في إثارة المزيد من الأزمات السـياسـية بين هذه الدول، فضـــلاً عن التأثيرات الأمنية والصـــحية والاجتماعية للمهاجرين غير الشرعيين المنعكسة سلباً على الداخل الليبي.

التوصيات:

في الختام توصي الدراسة بما يلي:

1. ضرورة مراجعة التشريعات والقوانين الليبية المنظمة للهجرة غير الشرعية، بما يضمن تشديد العقوبات على المخالفين والعصابات الإجرامية وعصابات الاتجار بالبشر، وإعادة هيكلة قوات حماية الحدود بشكل احترافي، وتمكين الجيش من تنفيذ مداهمات ضبط الحدود، وتكثيف الجهود مع دول الجوار.
2. ضرورة إيجاد استراتيجية لتأمين الحدود من خلال تفكيك شبكة المصالح الاقتصادية المحلية الموجودة بين القبائل الحدودية في ليبيا، ومن خلال معالجة القضايا المجتمعية وأبرزها قضية المواطنة، والعمل على تفعيل الرقم الوطني.
3. ضرورة إطلاق حملات إعلامية فعالة للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية وآثارها السلبية على الداخل الليبي، ومقاومة فكرة التوطين للمهاجرين لما يشكله ذلك من خطر حقيقي على الأمن القومي الليبي والاستقرار في كامل الإقليم.
4. أهمية التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي وليبيا في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، وكذلك التعاون بين الدول الإفريقية في منطقة الساحل الإفريقي في مجال مكافحة هذه الظواهر وإيجاد حلول ممكنة للتخفيف من حدتها أو القضاء عليها.
5. العمل على مكافحة الأفكار المتطرفة، والبعيدة عن سماحة الدين ووسطيته، التي تجعل من الشباب المتحمس وقوداً وأداة للجماعات الإرهابية لنشر أفكارها المدمرة، وبسط نفوذها على أكبر مساحة من إقليم الساحل الإفريقي وفي ليبيا، وغير ذلك من مناطق القارة الإفريقية.

المراجع

أولاً/ المراجع العربية:

1. امحند برقوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، مجلة العالم الاستراتيجي العدد 7، نوفمبر 2018م.
2. امحند برقوق، المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، مجلة الجيش، العدد 534 يناير 2008م.
3. جميلة علاق، استراتيجية التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19 ديسمبر 2014م.
4. جويدة حمزاوي، "سياسة الجوار الأوروبية نحو التأسيس للمتوسط جماعة أمنية" مركز دراسات الوحدة العربية 18 يناير 2012م.
5. سمير قلاع الضروس، التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة قراءات إفريقية، مركز أبحاث جنوب الصحراء، العدد24 يونيو 2015م.
6. سمير قلاع الضروس، منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الاستراتيجية في إفريقيا دراسة جو سياسيه، مجلة أكاديمية للعلوم السياسية، المجلد 6 العدد 02، 2020م.
7. صحيفة النبأ، كتيبة "المرابطون" تبايع أمير المؤمنين، العدد 53، 3 صفر 2017م.
8. عبد العالي حور، التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاسات على الأمن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 176، 2018م.
9. عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك: الهجرة غير الشرعية والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، الرياض، 2008م.
10. علي الهادي الحوات "الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي" الجامعة المغاربية طرابلس، 2007م.
11. علي سعد وطفة، العمالة المهاجرة وتحديات الهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 344، نوفمبر 2007م.
12. الفيتوري صالح السطي، آثار السلبية للهجرة غير الشرعية في دول المعبر " دراسة تلك الآثار في جنوب ليبيا" المؤتمر الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية سرت– ليبيا / 18 ديسمبر 2019م.

ثانياً/ المراجع الالكترونية:

1. أبو بكر يعقوب بارما، سيدى، ويدراوغو (ترجمة)، ما الجدوى من تواجد القوى الأجنبية في ظل تصاعد الإرهاب في منطقة الساحل". قراءات إفريقية، 19 مارس 2017م، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/33uCXVI تاريخ الدخول 2024/3/2م.
2. أسماء الحمدي "على خطى داعش الجماعات المسلحة تنهب آثار الساحل الإفريقي" مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، 3 أبريل 2020م متاح على الرابط التالي: https://pharostudies.com/?p=4119.. تاريخ الدخول 2024/3/24م.
3. الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب: متاح على الرابط التالي: https://www.un.org/counterterrorism/ تاريخ الدخول 2024/3/27م.
4. الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2006م، "رصد التنمية البشرية: تعظيم الخيارات" نيويورك – الأمم المتحدة.

5. برنامج الأمم المتحدة للإنماء في منطقة الساحل: متاح على الرابط التالي:
https://www.undp.org/africa/publications/sahel-human-development-report-2023 تاريخ الدخول الدخول2024/3/27م .
6. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة متاح على الرابط التالي: https://www.undp.org/ تاريخ الدخول 2024/3/24م.
7. البنك الدولي: متاح على الرابط التالي: https://www.worldbank.org/en/home تاريخ الدخول2024/4/14م.
8. تقارير المنظمات الدولية: متاح على الرابط التالي: https://acleddata.com/ تاريخ الدخول 2024/4/2م.
9. تقديرات الخبراء: متاح على الرابط التالي: https://minusma.unmissions.org/e تاريخ الدخول 2024/4/7م
10. جورجى شاوئل، معضلة الاستقرار الأدوار الإقليمية والدولية في الساحل الإفريقي، مركز المستقبل للدراسات والبحوث المتقدمة، 2/19 /2015م متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3q9QAD تاريخ الدخول 2024/3/2م.
11. زينب مصطفى "دوافع الاستخدام للمخدرات والجماعات الإرهابية في إفريقيا" المركز العربي للبحوث والدراسات 21 مارس 2020م متاح على الرابط التالي: http://www.acrseg.org/41160 تاريخ الدخول 2024/3/24م.
12. مجلس الذهب العالمي: متاح على الرابط التالي: https://www.gold.org/ تاريخ الدخول 2024/4/14م.
13. المركز الدولي لدراسات مكافحة الإرهاب: متاح على الرابط التالي: https://icsr.info/ تاريخ الدخول2024/3/27م.
= المكتب الأوروبي للشؤون الخارجية: متاح على الرابط التالي: https://www.eeas.europa.eu/_en تاريخ الدخول الدخول2024/3/27م .
14. المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال: متاح على الرابط التالي: https://anti-fraud.ec.europa.eu/index_en تاريخ الدخول 2024/3/24م.
15. المكتب الفيدرالي للتحقيقات: متاح على الرابط التالي https://tips.fbi.gov/ تاريخ الدخول 2024/3/24م.
16. وزارة المناجم في مالي: متاح على الرابط التالي: https://www.mines.gouv.ml/ تاريخ الدخول 2024/4/12م.

ثالثاً/ المراجع الأجنبية:

1. Ana Nunez Cifuentes the Sahel and terrorist financing: diversity and financial system opportunities. In- stituto Espanol de Estudios EstrategicosIssue 77 29 May 2020 p.19.
2. Briefing Security Council on linkages between terrorism organized Crime Executive Director notes greater efforts needed in cross-border cooperation United Nations Security Council Press Release United Nations website August 6 2020.
3. Catherine Van Offelen Le vrai visage du terrorisme Sahlien le grand banditisme et la criminalit ordinaire Revue Conflits. 28 juillet 2020https://www.revueconflits.com/le-vrai-visage-du-terrorisme-sahelien-le- grand- banditisme-et-la-criminalite-ordinaire/
4. Claude Serfati Guerre Economies and nature resources: the national visas Announcement Suisse de development policy Vol. 25 n°2 2006 p. 111.
5. FATF-GIABA-GABAC, Terrorist Financing in West and Central Africa, (Paris: The Financial Task Force. 2016), pp. 10-12-20-21.
6. ICT Jihadi Monitoring Group summary of Information on Jihadist web sites the first half of July 2015 International Institute for Counter terrorism February 7/2016 / p46. (pdf) http://www.ict.org.il/UserFiles/JWMG-1-7-.15pdf

7. Jacob Zenn Islamic State in West Africa Province. s Factional Disputes and the Battle with Boko Haram the Jamestown Foundation March 20/2020 https://bit.ly/36sUFKZ
8. Jami Forbes Revisiting the Mali al-Qa`ida Playbook: How the Group is Advancing on its Goals in the Sahel CTC Sentinel, Volume 11 Issue 9 October 2018 pp. 18-21.
9. Jason Warner Sub-Saharan Africa s Three "New" Islamic State Affiliates CTC Sen- tinel volume 10 issue 1 January 2017 pp. 28-32.
10. Jean Pierre Filiu Could Al-Qaeda Turn African in the Sahel Carnegie Papers Carnegie Endowment for international peace N 112 june 2010, p3.
11. Marc Helbling and Daniel Meierrieks Op.cit. p.991.
12. Marc Helbling and Daniel Meierrieks "Terrorism and migration: An overview" British Journal of Politi- cal Science Volume 52 Issue 2 April 2022 p.980.
13. Rey Koslowski “Immigration crime and terrorism” Oxford Handbook on International Migration Oxford University Press 2012 , p.7.
14. Security Communities" The Organization for World Peace (OWP) June 21 2017.
15. Tim Krieger Migration and terrorism Discussion Paper Series "Discussions bitrate ”Wilfred Gushed owed Chair for Constitutional Political Economy and Competition Policy University of Freiburg Number 2020-06 September 2020 p.1.